دراســـــــة

مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية

د. محمد حمشي - جامعة أم البواقي

ملخص:

تناقش هذه المقالة المداخلات الأساسية للمدارس الأوروبية في حقل الدراسات الأمنية النقدية (كوبنهاغن، أبريستفيث، وباريس). وهي تنقسم إلى ثلاثة مباحث أساسية، يقدم كل مبحث منها قراءة في أطروحات مدرسة من هذه المدارس. وتحاول المقالة تزويد طلبة وباحثي العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية على وجه الخصوص، بمدخل إلى الكيفيات المتعددة والمختلفة التي تقارب بها ا لمدارس الأوروبية الثلاثة للأمن من منظور نقدي.

Abstruct :

This article debates the main interventions of the European Schools of critical security studies (Copenhagen, Aberystwyth and Paris). It is divided into three sections, each section examines the contributions of one of these schools. The article attempts to provide scholaps of International Relations, and security studies in particular, with an introduction to the various and different views how the three European schools approach securiy from a critical perspective.

المقدمة

في مقالته الرائدة، "نهضة الدراسات الأمنية" (Walt 1991)، اعتبر ستيفن وولت المرحلة الممتدة حتى بداية ستينيات القرن العشرين بمثابة "العصر الذهبي" للدراسات الإستراتيجية، تبعتها سنوات الانحطاط التي استمرت حتى نهاية السبعينيات، ثم مرحلة نهضة الدراسات الأمنية خلال الثمانينات. تميز العصر الذهبي للدراسات الإستراتيجية، أو ما يعرف الآن في أدبيات تأريخ الحقل المعرفي بالدراسات الأمنية التقليدية، بهيمنة مقاربة متمركزة حول الدولة في دراسة الأمن، حيث الدولة هي الموضوع المرجعي – يكاد يكون الوحيد – للأمن، وحيث القيم الحيوية المهددة هي السيادة والبقاء، وحيث التهديدات التي تحظى بالأولوية القصوى هي التهديدات ذات الطابع العسكري دولتية المصدر (مصدرها الدول المنافسة)، وحيث إستراتيجيات الاستجابة بتلك التهديدات هي إستراتيجيات عسكرية في الأساس. كما عرف الحقل المعرفي في هذه المرحلة هيمنة المدرسة الواقعية.

مع منتصف الثمانينات، عرف الحقل المعرفي عدة تحولات انتهت إلى ما أسماه وولت "نهضة الدراسات الأمنية"، حيث برز تيار نقدي من الباحثين المراجِعين الذين أعلنوا رفضهم للمقاربات الاختزالية للأمن التي هيمنت على المرحلة السابقة، داعين إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن، وذلك استجابة لتطورين أساسيين: الأول هو تأثر الحقل المعرفي بالنقاشات النظرية وماوراء النظرية التي يعرفها حقل العلاقات الدولية، وانخراط مجموعة واسعة من علماء الاجتماع والفلاسفة والنسويين ومنظري التنمية والأنثروبولوجيا في النقاش حول إشكالية الأمن، والثاني هو تزايد التعقد في الظاهرة الأمنية مع نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت ترتبط على نحو متزايد الحدة بظواهر كالجريمة المنظمة/متزايدة التنظيم بفضل التكنولوجيا وتقوض الحدود، والانقسامات العرقية، الإرهاب العابر للحدود، والنزاعات غير التقليدية، والأوبئة، والكوارث الطبيعية وغيرها، وهي جميعها تهديدات غير تقليدية، لا الدراسات الإستراتيجية كان تتعامل معها نظريًا ولا الدول تملك إستراتيجيات للاستجابة لها سياسيًا.

في هذا السياق، برزت وتطورت المدارس الأوروبية الثلاثة للدراسات الأمنية النقدية (كوبنهاغن، آبريستفيث، وباريس)، وقدمت برامج بحثية قائمة بذاتها تدفع نحو إعادة التفكير في الإشكالية الأمنية من منظور نقدي.

قد يطرح هذا التصنيف على شكل مدارس كبرى، على غرار ما هو جارٍ في حقل العلاقات الدولية، تحفظا حتى لدى أصحاب هذه المداخلات أنفسهم. ويرجع مصدر التحفظ إلى صعوبة رسم حدود فاصلة على نحو حاسم بين تلك التصنيفات. كما أن إطلاق هذه التسميات/التوصيفات خاصة من قبل النقاد من خارج الحقل المعرفي من شأنه أن يكرس هويات معرفية متنافسة، أكثر من كونها متعارضة، تدفع نحو تطور النقاشات داخل المشروع البحثي للحقل ككل.

في سنة 2006، شارك خمس وعشرون باحثا في نشر بيان تأسيسي لما أصبح يعرف بالمقاربات النقدية للأمن في أوروبا (C.A.S.E. 2006)، وهو بقدر ما يعكس التقارب بين المدارس الثلاثة، فهو يرسم أجندة حية للنقاش بينها. وقد أشار المشاركون إلى أن البيان هو نتاج عمل جماعي لشبكة من الباحثين الصغار والكبار، على حد سواء، الذين يهتمون بدراسة الممارسة المعاصرة للأمن من منظور نقدي.

تسعى هذه المقالة إلى فحص أهم الإسهامات المرتبطة بهذه المدارس. وهي تنقسم إلى ثلاثة مباحث أساسية، يقدم كل مبحث منها قراءة في أطروحات هذه المدارس، كل مدرسة على حدة. كما تحاول المقالة تزويد طلبة وباحثي العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية على وجه الخصوص، بمدخل إلى الكيفيات المتعددة والمختلفة التي تقارب بها المدارس الأوروبية الثلاثة للأمن مفهومًا وممارسة.

I) مدرسة كوبنهاغن

يستعمل مصطلح مدرسة كوبنهاغن للدلالة على برنامج بحثي نقدي في الدراسات الأمنية يضم عددًا من الباحثين في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام في الدنمارك. تأسس المعهد سنة 1985 تحت رعاية البرلمان الدنماركي بهدف تطوير بحوث متعددة التخصصات في مجال الأمن والسلام. وفي سنة 2003، تم دمجه ليصبح جزءًا

من المعهد الدانماركي للدراسات الدولية. أبرزُ الباحثين الذين استضافهم المعهد وساهموا في التأسيس لمدرسة كوبنهاغن وإثراء أطروحاتها هم أولو ويفر، جاب دي وايلد وباري بوزان الذي كان مديرًا للمشروع البحثي الرئيسي الذي أسس للمدرسة منذ 1988، "الجوانب غير العسكرية للأمن الأوروبي" (Huysmans 1998, p.479)، وهو المشروع الذي رسم الملامح الأولى لمدرسة كوبنهاغن كبرنامج بحثي متميز يقوم على تحدي استراتيجيّي الدراسات الأمنية التقليدية المتمركزة على نحو مفرط على القطاع العسكري للأمن وعلى الدولة كوحدة مرجعية للأمن.

يُعتبر بيل ماكسويني أول من استعمل مصطلح "مدرسة كوبنهاغن" (Mutimer 2007, p.60). الميزة الأساسية التي تجعل من أطروحات الأطروحات التي أنتجها ويفر وبوزان وزملاؤهما، عبر العقود الثلاثة الأخيرة، مدرسة قائمة بذاتها وليس مجرد مقاربة نظرية هي قدرتها على التوليف بين أكثر من مقاربة واحدة، حيث أتاحت اللقاء مثلا بين بوزان الملتزم بالنيوواقعية وويفر صاحب الخلفية البنائية الاجتماعية ومابعد البنيوية (Huysmans 1998, p.483). فضلا عن ذلك، ينبغي الانتباه إلى أنه عندما يجري الحديث عن مصطلحات من قبيل الأمننة، قطاعات الأمن المتعددة، الأمن المجتمعي، أو مركبات الأمن الإقليمي، فالحديث هنا يتعلق ببرامج بحثية ديناميكية قائمة بحد ذاتها وليس مجرد مفاهيم تطورت ضمن مقاربة نظرية معينة.

قطاعات/أبعاد الأمن المتعددة

يأتي فهم الأمن كظاهرة قطاعية – يتشكل من قطاعات متعددة – أو كظاهرة متعددة الأبعاد امتدادًا لدعوة مدرسة كوبنهاغن والنقديين عموما إلى ضرورة تجاوز المقاربة الدولتية الضيقة للأمن، التي تعتبر الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، والتهديدات العسكرية التي تستهدف بقاء الدولة وسيادتها نمط التهديدات الأساسي الجدير بالبحث والتقصي. تجادل أدبيات المدرسة بأن تحولات نهاية الحرب الباردة اتسمت بصعود تهديدات غير عسكرية بالضرورة، و/أو لا تستهدف الدولة وقيمها الحيوية (البقاء والسيادة) بالضرورة، لكنها تستهدف الجماعات كالأقليات مثلا، بل إن الدولة أحيانا قد تكون مصدرا لتهديد أمن تلك الجماعات.

فتحت هذه الدعوة المجال أمام الحديث عن الأبعاد غير العسكرية للأمن، وهي ما اصطلح عليها بوزان قطاعات الأمن المتعددة. يلخص عبد النور بن عنتر قطاعات الأمن الخمسة التي قدمها بوزان كما يلي (بن عنتر 2005، ص.16):

"الأمن العسكري، ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر؛ الأمن السياسي، ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها؛ الأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الأولية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة؛ الأمن المجتمعي، ويخص قدرة المجتمعات [أو الجماعات] على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات [أو الجماعات] وثقافاتها؛ والأمن البيئي، ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية". هذه القطاعات/الأبعاد الخمسة "لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض، بل كل منها يحدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات".

يضيف بن عنتر البعد السكاني "الذي يعتبره بعض الكتاب (مثل صامويل هنتنغتون وبول كينيدي) أحد مكونات الأمن [في الغرب]، على أساس أن النمو السكاني في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن في [الدول الغربية]. التخوف من هذه المسألة يعبر عنه خصوصا تحت عنوان الهجرة، وربط كل هذا بالعنف". كما يبقي بن عنتر على الأجندة مفتوحة للبحث في أبعاد أخرى مهمة للأمن، كالأمن المائي، الأمن الغذائي، وغيرهما (بن عنتر 2005، ص.17).

الأمن المجتمعي ومعضلة الأمن المجتمعي

من جهة أخرى، وجدت الدعوة، التي أطلقتها مدرسة كوبنهاغن لتجاوز المقاربة الدولتية الضيقة للأمن، سنداً لها في حالات العنف التي عرفتها/تعرفها المجتمعات

المنقسمة على نفسها (عرقيًا، دينيًا، طائفيًا، قبليًا، ...)، حيث أصبح واضحا أن أمن المجتمع قد يكون محل تهديد بدون أن يكون أمن الدولة كذلك، ناهيك عن أن الدولة قد تكون هي في حد ذاتها مصدر تهديد لأمن المجتمع/الجماعة، وهذا هو جوهر التمييز بين الأمن القومي/الوطني (أمن الدولة) والأمن المجتمعي (أمن المجتمع/أمن الجماعات). في هذه الحالة، إذا كانت القيمة الحيوية المعرضة للتهديد بالنسبة للدولة هي السيادة، فبالنسبة للجماعة، هذه القيمة هي الهوية، وقد تصبح في مراحل متقدمة من النزاعات الهوياتية البقاء في حد ذاته (عندما تتحول أعمال العنف إلى أعمال تطهير عرقي أو إبادة جماعية مثلا).

تربط مدرسة كوبنهاغن بين تزايد مظاهر تهديد الأمن المجتمعي/أمن الجماعات وظاهرة الجماعات التي لا تتناسب – لا جغرافيا من حيث الحدود ولا سياسيا من حيث التمثيل – مع الدول القائمة أصلا. فعبر إلقاء نظرة سريعة على الخريطة الجيوديموغرافية للعالم، يمكن ملاحظة كيف أن العالم، الذي يبدو منظمًا سياسيًا من خلال حدودٍ إقليمية تفصل بين دولٍ ذات السيادة، إنما يعج بإثنياتٍ قائمةٍ بحدّ ذاتها لكنها لا تحظى بكياناتٍ سياسيةٍ خاصةٍ بها (أممٌ بدون دول)، بعضُها مشتتة بين حدود دولتين أو عدة دول، وبعضها يصل عددُ أفرادها إلى عدة عشرات من الملايين (مع أن نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبًا لا يتجاوز عدد سكانها عدة ملايين من النسمات). هذه الظاهرة تبقى مصدرًا للتوتر الدائم بين الحدود المادية/السياسية والحدود الاجتماعية/الهوياتية للتشكيلات الاجتماعية عبر العالم. لذلك، يؤكد ويفر على أن الأمن المجتمعي مهم لأن الجماعات التي لا تحظى بدول تعبر كذلك عن واقع سياسي مهم ومؤثر ولا يمكن تجاهله (Weaver 1993, p.23.).

إذا، لابد من إعادة تعريف المجتمع بوصفه جماعة أو عدة جماعات القيمةُ الحيوية بالنسبة لها هي الهوية، التي تعرفها مدرسة كوبنهاغن على أنها جملة الأفكار والممارسات التي ترسم الحدود الفاصلة بين الذات والآخر/بين "نحن" و"هم". الهوية ليست محايدة، بل تلعب دورا مُشكِّلاً لسلوك الجماعة، من خلال تشكيل معايير معينة تحدد ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الجماعة حيال من تعتبره جزءًا من الجماعة ("نحن") وما ينبغي أن يكون عليه سلوكها حيال من لا تعتبره جزءا منها ("هم"). في

هذا السياق، يعرف بوزان الأمن المجتمعي بأنه [القدرة على المحافظة على] استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات ضمن الشروط المقبولة للتطور (Buzan1983, pp.19-20). بمعنى أنه قدرة المجتمع/الجماعة على الاستمرار في إعادة إنتاج هويته(ا) في ظل التهديدات التي تتربص به(ا). وهنا يصبح المجتمع/الجماعة هو/هي المهدَّد (الموضوع المرجعي للأمن) والهوية هي القيمة الحيوية المهدَّدة بالنسبة له(ا). وعلى حد تعبير ويفر، تمامًا كما أن الدولة لا تبقى دولة في حال فقدانها سيادتها، فإن المجتمع/الجماعة لا (تـ)يبقى مجتمعا/جماعة في حال فقدانه(ا) هويته(ا).

يرتبط الأمن المجتمعي بمفهوم مركزي آخر هو مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية/معضلة الأمن المجتمعي. وهو – كما يتضح من المصطلح – نسخة مطوَّرة لمفهوم المعضلة الأمنية/معضلة الأمن الذي تزخر به أدبيات الواقعيين ويعود إلى جون هرتز في خمسينيات القرن العشرين[خ]. لفهم دلالات معضلة الأمن المجتمعي، ينبغي العودة إلى ظاهرة تقويض سلطة الدولة الوستفالية وتشتتها تحت تأثير خطابين: الأول هو خطاب العولمة الذي يدعو إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد تلعب دورًا حاسمًا في ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي أضحت تفرضها العولمة، والثاني هو خطاب التفكك الذي يدعو بدوره إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها الذين أصبحوا أكثر التفافًا حول مرجعياتٍ محليةٍ تقليدية، كالتشكيلات القبلية والطائفية والعرقية" (زقاغ 2012، ص.162).

في سياق الانتشار المتزايد، حديثا، لمظاهرَ وخصائصَ ماقبل حداثية في نظامٍ دولي يقدم نفسه على أنه نظامٌ حداثي بامتياز، كالتعصب القبلي، والتطهير العرقي، والإبادات الجماعية، والمغالاة في التطرف الديني وغيرها (زقاغ 2012، ص ص.161-162)، وفي سياق صعود وتطور ظاهرة الدول الفاشلة سواءً كسببٍ أو كنتيجةٍ للنزاعات الداخلية/الإثنية/الطائفية/مابين الجماعاتية التي تميز حقبة مابعد الحرب الباردة، تؤكد مدرسة كوبنهاغن على ضرورة الالتفات إلى تنامي حدة لاأمن المجتمع أو جماعات معينة داخل المجتمع على نحو مستقل – تحليليًا وإمبريقيًا – عن (لا)أمن الدولة، وضرورة العمل أكثر على فحص الحالات التي تشعر فيها

جماعة/جماعات معينة بأن هويتها مهددة، سواءً جراء اضطهادٍ تمارسه الدولة في حد ذاتها، أو جراء ظواهر من قبيل تزايد موجات هجرة/لجوء الأجانب (الاعتداءات على الأجانب وضلوع الأجانب في أعمال العنف والإرهاب المقوضة لأمن المجتمعات المضيفة عبر عدوة دول أوروبية)، أو اندماج هذه الجماعة/الجماعات في كيانات أعلى، قومية أو إقليمية (رفض الرأي العام في الدانمارك لمعاهدة ماستريخت المؤسِّسة للاتحاد الأوروبي)، أو انقسام المجتمع عرقيا/طائفيا وصعود ما أسماه بوزان الفوضى الناشئة (النزاع العرقي في يوغوسلافيا، النزاع الطائفي في سوريا، جرائم الإبادة الجماعية في رواندا)، أو تنامي العولمة الثقافية، أو غيرها.

معضلة الأمن المجتمعي هي قياسٌ على معضلة الأمن الدولي، حيث طبق كل من باري بوزان، بول رُوو وكوفمان ستيوورت نفس منطق المعضلة الأمنية الدولية على النزاعات العرقية/الداخلية التي اندلعت مع نهاية الحرب الباردة، خاصة في يوغسلافيا سابقا. غير أن باري بوزن (Barry Posen) كان أسبق في القيام بهذه الخطوة، حيث قام في مقالة له سنة 1993، عنوانها "المعضلة الأمنية والنزاع العرقي"، بإسقاط النموذج التقليدي للمعضلة الأمنية الدولية (بين–الدول inter-state) على النزاع العرقي في يوغسلافيا، وأطلق على النموذج الجديد اسم المعضلة الأمنية داخل–الدولة (intra-state).

تستند نظرية معضلة الأمن المجتمعي إلى ما يسمى "الفوضى [الداخلية] الناشئة" (emerging anarchy). حيث عندما تبدأ الدول المنقسمة على نفسها – عرقيا مثلا – في الانهيار، تجد الجماعات (العرقية) نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كلٌّ جماعةٍ على حدتها، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه الجماعات في وضع اعتمادٍ على النفس (self-help) شبيهٍ إلى حدٍّ كبير بالوضع التي يميز الدول في النظام الدولي، كما تصبح هذه الجماعات في حالة فوضى [داخل الدولة] شبيهة إلى حد كبير بحالة الفوضى التي تميز النظام الدولي.

يقترح هذا الإسقاط أنه في وضع يتسم بفوضى ناشئة كهذه، تتصرف كل الجماعات على المستوى الداخلي للدولة بالطريقة نفسها التي تتصرف بها الدول على مستوى النظام الدولي. وتشير الشواهد التاريخية (في يوغسلافيا مثلا) إلى أن تمزق

الدول المنقسمة على نفسها عرقيًا بالفعل يمكن أن يضع الجماعات العرقية في وضع فوضوي، بحيث يثير الوضع الجديد مخاوف كل جماعة اتجاه الجماعة الأخرى، ويقود كليهما إلى محاولة استعمال القوة لتحسين وضعها النسبي، هذه الوضعية تتعقد أكثر عندما تكون في الإقليم، المأهول من طرف جماعة معينة، جيوب تسكنها عرقيات أخرى. ذلك أن كل جماعة (سـ)تحاول الإقدام على عمليات تطهير عرقي إستباقية وإنهاء وجود أية أقليات دخيلة، ما يسمح بالتوسع لضم كل الأفراد المنتمين لتلك الجماعة والمتواجدين خارج حدود إقليمها. إن الوصول إلى حافةٍ بغيضة كهذه، بما تنطوي عليه من تزايد أعمال استهداف النساء والأطفال لأنهم هم من يحملون بذور بقاء الآخر وقدرته على الاستمرار، وبما تنطوي عليه من انهيار احتكار الدولة لأدوات العنف، من شأنه أن يضفي شرعية أكبر على دعوة مدرسة كوبنهاغن للتوقف عن اعتبار أمن المجتمع/الجماعات مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، حيث يصبح موضوعا مرجعيا للأمن قائما بحد ذاته ومستقلا عن أمن الدولة.

تحدث معضلة الأمن المجتمعي عندما يتحول سلوك تحصيل الأمن لدى جماعة معينة – خاصة إذا كانت أقلية في المجتمع – إلى سلوك (شبه) إبادي تجاه الجماعات الأخرى. وحسب باري بوزن، يكمن السبب الأساسي في تطور معضلة الأمن المجتمعي عندما يتم تسييس الإطار السوسيوتاريخي للعلاقات بين الجماعات، بحيث يصبح استخدام التاريخ الطريقة الأساسية المتاحة أمام جماعة معينة لتقييم المضامين العدوانية/الهجومية الكامنة في شعور جماعة أخرى بهويتها، وما إذا كان هناك سجل تاريخي لنشاطات عسكرية هجومية/عدوانية قامت بها الجماعة/الجماعات الأخرى. وما يحدث غالبا، للأسف، هو أن الظروف والسياقات التي يجري فيها مثل هذا التقييم عادة ما يدفع بالجماعة إلى الافتراض أن الجماعة/الجماعات الأخرى من المحتمل أن تشكل خطرا عليها (Posen 1993, pp.30-31).

أخيرا، ينبغي التوقف عند مفهوم الدفاع المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن والمرتبط بدوره بمفهوم معضلة الأمن المجتمعي. حيث تولي المدرسة أهمية كبيرة لما تسميه آليات الدفاع المجتمعي/دفاع الجماعات عن هوياتها وعن بقائها الثقافي والسياسي. يعرف برايان مارتن الدفاع المجتمعي بأنه "المقاومة غير العنيفة للعدوان

كبديل عن الدفاع العسكري [العنيف]"، وهو يشمل طيفا واسعا من الأساليب والأدوات مثل المقاطعة وأعمال العصيان والإضرابات والمظاهرات وإقامة مؤسسات بديلة وغيرها. غير أن هذه الأدوات تبقى فعالة على نحو محدود طالما أن بقاءها المادي/الوجودي غير مهدد، لأنها هنا تصبح مجبرة على اللجوء للدفاع العسكري المسلح/العنيف الذي قد يصل إلى حد التورط في إعمال الإبادة والتطهير المتبادل (قوجيلي 2014، ص.152 (الإحالة 239)). فضلا عن ذلك، يبقى تماسك الجماعة وسيلة ضرورية للدفاع ضد الاعتداء المحتملة من الجماعة/الجماعات الأخرى، وهو كذلك أمر ضروري لحماية هوية الجماعة وتعزيز قدرتها على إعادة إنتاج تلك الهوية (قوجيلي 2014، ص.84).

نظرية الأمننة

تعد نظرية الأمننة الإسهام الأساسي الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن، كما تعد أحد أهم مجالات البحث في البرنامج الذي يقوم عليه حقل الدراسات الأمنية النقدية. إجرائيًا، الأمننة (securitization)، كما هو واضحٌ من المصطلح اللغوي في حد ذاته، هي إضفاء طابع التهديد الأمني على مسألةٍ هي في الأصل ليست كذلك، ويتم ذلك عبر عملية خطابية (Buzan et *al*. 1998, pp.23-26). حيث يعمل الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لموضوعٍ مرجعي ما (قد يكون الدولة، الفرد، الجماعة، أو الهوية). الهدفُ من أمننة مسألةٍ ما هو شرعنة اللجوء إلى ترتيباتٍ استثنائيةٍ الغايةُ منها تأمين الموضوع المرجعي المهدَّد من التهديدات المحدقة به، ويتم ذلك من خلال نقل تلك المسألة – المؤمنَنَةِ – من نطاق السياسات العامة العادية إلى نطاق السياسات الطارئة، حيث يمكن التعاملُ معها بسلاسةٍ أكثر بمعزلٍ عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار.

تقوم نظرية الأمننة على تصورين أساسيين للأمن: أولا، أن الأمن ليس واقعًا موضوعيًّا، لكنه [مجردُ] بناءٍ اجتماعي. وكما لاحظ بوزان وآخرون، فإنه ما عدا التهديدات ذات الطابع العسكري، قليلة جدًّا هي التهديداتُ الموضوعية، فأيُّ شيءٍ يمكن أن يصبح تهديدًا أمنيًا بمجرد أن تعتبره النخبُ كذلك (بن عنتر 2005،

ص.31) وتتكلم عنه على أنه كذلك. هذا ما يجعل التهديدات الأمنية ذات طبيعة ذاتية، عندما تفرض النخب (الحاكمة) خطابًا أمنيًا أحاديًا، سواءً فعلت ذلك بسبب سوء إدراك مسألةٍ ما على أنها تشكل تهديدًا ما، أو فعلت ذلك خدمة لأغراض ذرائعية محضة؛ أو ذات طبيعة بينذاتية (intersubjective)، عندما يتشارك مختلف الفواعل داخل المجتمع نفس الخطاب بشأن اعتبار مسألةٍ ما تهديدًا أمنيًا؛

ثانيا، أن الأمن عبارة عن ممارسةٍ خطابية. في هذا الشأن، يجادل ويفر بأن الاستعانة بنظريات اللغة تمكّننا من (إعادة) النظر إلى الأمن باعتباره فعلا من أفعال الخطاب، فالأمن لا يشكل إشارة للإحالة إلى تهديدٍ ملموس، لأن التكلم (عن الأمن) هو في حد ذاته الفعل (Weaver 2011, p.95)؛ أي بمجرد أن يبدأ ممثل الدولة في التكلم عن وجود "تهديد للأمن"، فهو يقوم بنقل شيءٍ ما إلى قطاعٍ محدد للسياسة (السياسة العليا للدولة)، ومن ثم يعطي للدولة الحق في استعمال "كل" التدابير الأمنية اللازمة للتعامل معه كتهديدٍ أمني وشيك. هذا يعني أن التهديدات الأمنية لا توجد بشكلٍ سابق على الخطاب الذي يقدمها على أنها كذلك. بعبارةٍ أخرى، التهديداتُ الأمنية لا توجد بشكل موضوعي خارج اللغات، والأفكار، والهويات، والخطابات التي تتبناها الفواعل بمختلف أشكالها (سنعود إلى مسألة تعدد الفواعل التي تقوم بعملية الأمننة)، فالهجرة، التعددية الثقافية، المخدرات، الأوبئة، أو المطالبة بحقوقٍ/حرياتٍ معينةٍ لا تشكلُ – موضوعيًا – أيَّ تهديدٍ أمني قبل البدء في التكلم عنها – من قبل فواعل معينة – على أنها كذلك.

تتشكل عملية الأمننة من ثلاثة عناصر أساسية: العنصرُ الأول هو الموضوعُ المرجعي للأمن، وهو الموضوع الذي يُحال إليه على أن وجوده (أصبح) عرضة للتهديد الأمني. الموضوعُ المرجعي للأمن هو الإجابة المباشرة على السؤال، من/ما هو المهدَّد؟

العنصرُ الثاني هو الفواعل المؤمنِنة (securitizing actors)، أي التي تتولى عملية الأمننة، وهي الفواعل التي تعمل على تقديم شيءٍ ما على أنه مهددٌ وجوديًا، أو بتقديم شيءٍ ما على أنه يشكل تهديدًا أمنيًا وجوديًا لموضوعٍ مرجعي ما (قد تكون هذه

الفواعل قادة سياسيين – رسميين أو غير رسميين، بيروقراطيات، مجموعات ضغط ومصالح، أو فواعل غير حكومية).

هناك ملاحظة أساسية بشأن دور الفواعل المؤمنِنة، تكمن في أن النخب السياسية – عمومًا، وخاصة تلك التي تقبع في دوائر السلطة الرسمية – هي التي تملك المصلحة (أ)و القدرة على المبادرة بالأمننة أو تفعيلها لاحقا إذا لم تكن هي المبادِرة بالفعل. هذا ما يضفي نوعًا من الانتقائية على مضامين التهديدات الأمنية، حيث تتولى النخبُ السياسية الحاكمة وبشكلٍ انتقائي تحديد ما/من يشكل تهديدًا وما/من لا يشكل تهديدًا. يمكن تفسير هذه الانتقائية، كما أشرنا في فقرةٍ سابقةٍ، من خلال عامل (سوء) الإدراك أو من خلال عامل المصلحة الذاتية.

العنصرُ الثالث هو فعلُ الخطاب (speech act)، أي الخطابُ الذي توظفه الفواعل المؤمنِنة لإقناع الجمهور بأن موضوعًا مرجعيًا ما مهددٌ وجوديًا. ينبغي التأكيدُ، هنا، على أن نجاح عملية الأمننة يتطلب أن لا يقتصر تداول الخطاب على النخبة السياسية الحاكمة، فمن الضروري أن يتم تداولُه بين مختلف النخب الاجتماعية الفاعلة داخل المجتمع. ولا ينبغي أن يكون التداولُ فعلا محايدًا، بل ينبغي أن ينطوي على القبول، وهو شرطٌ ضروريٌّ لنجاح مسعى الأمننة. إن الخطاب الذي يتضمن تقديم مسألةٍ ما على أنها تهديدٌ أمنيٌ وجوديٌ لموضوعٍ مرجعي ما لا ينطوي في حد ذاته على الأمننة، إذ من الضروري أن يقبل بمضمون الخطاب، ومن ثم يقتنعُ بأن تلك المسألة فعلا تشكل تهديدًا أمنيًا وجوديًا لذلك الموضوع المرجعي (Buzan et *al*. 1998, p.25). قبولُ الجمهور بأمننة مسألةٍ ما ضروريٌّ من أجل شرعنة لجوء النخب السياسية الحاكمة إلى ترتيبات استعجاليةٍ، وتجاوز الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار، من أجل معالجة التهديد(ات) موضوع الأمننة.

لا يقتصر إنتاج خطابٍ قادرٍ على أمننةِ مسألةٍ ما – حصرًا – على النخب السياسية التي تتولى السلطة، لكنه فعلٌ يمتدُّ إلى كل من له القدرة على التكلمِ باسم موضوعٍ مرجعي ما للأمن، والادعاءِ بأن هناك شيئا ما يهدد وجوده. بغض النظر عمن يبادر بالبدء في تسميةِ مسألةٍ ما تهديدًا أمنيًا، فإن التسمية تتحول لاحقا، بفعل التداول، إلى جزءٍ من (الـ)خطابٍ (الـ)سائدٍ داخل المجتمع بشأن ضرورة التعامل بحزمٍ مع التهديد.

حتى لا يبقى المفهوم من "الخطاب" في نظرية الأمننة مبهمًا، يمكن القول بأن الخطاب هو نتاج للتعالق المستمرّ بين المضامين اللسانية (اللغوية)، النصية والسياقية. يتعلق اللساني بما يُقال على مستوى اللفظ/الجملة، ويتعلق النصي بما يقال/يكتب على مستوى النص، أما السياقي فيتعلق بالسياق الاجتماعي الذي يُنتَج (أ)و يُتداول (أ)و يسود فيها الخطاب.

يتحدث بوزان وآخرون عن وجود شروط في الخطاب من شأنها تسهيل أو إعاقة النجاح في عملية الأمننة. تقع هذه الشروط ضمن مجموعتين أساسيتين: شروط داخلية (لغوية–نحوية) وشروط خارجية (سياقية–اجتماعية) (Buzan et *al*. 1998, pp.32). تتعلق الشروط الداخلية بمدى قوة الخطاب وقدرته على الإقناع، من خلال توظيف الرصيد اللغوي والنحوي في بناء "حبكة" تتضمن الإحالة إلى تهديدٍ وجودي وشيكٍ لا ينبغي التماطلُ في التعامل معه باستعمال كل الوسائل المتاحة، مع إبراز المخاطر الجسيمة للاستمرار في تجاهله. أما الشروط الخارجية فتتعلق بموقع سُلطة الفواعل التي تقوم بفعل الأمننة (Buzan et *al*. 1998, p.33)، وبالسياق الاجتماعي الذي تمارس فيه تلك الفواعل سلطتها من جهة، وبالسياق الاجتماعي الذي يُنتج ويُتداول فيه خطاب الأمننة من جهةٍ أخرى. يمكن هنا مثلا فحصُ مدى قدرة الخطاب على استدعاء مفردات وصور الخوف، العداء، (أ)و الكراهية اتجاه فاعلٍ ما أو مسألةٍ ما، من خلال توظيف السجل التاريخي للعلاقة بين المجتمع وذلك الفاعل أو تلك المسألة.

يقدم مفهومُ "الحالة الاستعجالية" إجابة على السؤال: لماذا تلجأ الفواعل إلى أمننة مسائل هي في الأصل مسائلُ غيرُ أمنية؟ الإجابة هي أن أمننة فاعلٍ ما أو مسألةٍ ما تمنح النخب الحاكمة، التي تقبع في السلطة، الحق في نقل ذلك/تلك الفاعل/المسألة من مجال "السياسات العادية (الروتينية)" (normal politics)، حيث يسود العمل بالقواعد الديمقراطية، إلى مجال "السياسات الاستثنائية الاستعجالية" (emergency politics)، حيث يتم تعليق العمل بهذه القواعد، وبذلك تحصلُ السلطة على حق معالجتها عبر إجراءاتٍ وأدواتٍ استثنائيةٍ لم يكن مسموحًا بها قبل القيام بعملية الأمننة.

ويستند مفهوم "الحالة الاستعجالية" أو "حالة الطوارئ" إلى أعمال الفيلسوف الالماني كارل شميت (1888–1985) حول مفهوم "السياسي" كفعلٍ استعجالي. حيث يجادل شميت بأن كل التعارضات، الدينية والأخلاقية والاقتصادية أو غيرها ، تتحول إلى تعارضٍ سياسي إذا كانت قوية بما فيه الكفاية لجعل الناس يتوحدون (أ)و ينقسمون فعليًا [حول ثنائية] صديق/عدو. إن التعارض بين الصديق والعدو هو أشد التعارضات تطرفا، حيث يصبح العداء ملموسا كلما أصبح سياسيا واقترب من الحد الأكثر تطرفا، وهو ثنائية صديق–عدو. وفي تعريفه للسيادة، يقوم شميت بقلب منطق فيبر التقليدي، معتبرا أن من يمتلك بالسيادة هو من يمتلك الحق في إعلان حالة الاستثناء وتعليق العمل بالإجراءات الديمقراطية وفرض حالة الطوارئ، وبالتالي فإن "السيادة هي التي تقرر حالة الاستثناء" (قوجيلي 2014، ص.88-89).

هناك ارتباطٌ مفاهيميٌّ، وممارساتيٌّ أيضا، بين الأمننة والتسييس، حيث يمكن ملاحظة أن الأمننة تعتبر حالة متقدمة من التسييس، أو "النسخة الأكثر تطرفا للتسييس" (Buzan et *al.* 1998, p.23). المقصودُ الحرفيُّ بتسييس مسألةٍ ما هو إضفاء الطابع السياسي عليها. بالنسبة إلى بوزان وآخرين، كل مسألة (عمومية) يمكن وضعها على امتداد مسارٍ، يظهر على شكل طيفٍ، حيث تكون في البداية غير مسيسة (بمعنى أن الدولة لا تتعامل معها ولا تُعَدُّ جزءًا من النقاش العام) ثم يتم تسييسها (بمعنى أنها تصبح جزءًا من السياسة العامة للدولة، بحيث تصبح تتطلبُ من الدولة التعامل معها من خلال تخصيصها بقراراتٍ وموارد معينة) ثم يتم أخيرًا أمننتها (بمعنى أن يتم تقديمها كتهديدٍ أمني وجودي مما يتطلب نقلها إلى مجال السياسة الأمنية للدولة وتبرير التعامل معها عبر إجراءات حالة الطوارئ) (Buzan et *al.* 1998, pp.23-24).

الارتباط بين الأمننة والتسييس لا يعني بالضرورة أن العملية تأخذ دائما نفس المسار، وهذا ما يبرر ما يسميه بوزان وزملاؤه "فشل الأمننة" عندما لا تنجح النخب الحاكمة في الدولة في نقل مسألةٍ ما من مرحلة التسييس إلى مرحلة الأمننة. أصلاً، في حالة عدم تسييس مسألةٍ ما، فإنها ستبقى خارج إطار الضبط المجتمعي الذي تمارسه الحكومة، وستبقى قابعة خارج حيز النقاش العام، ولا يتم المداولة بشأنها داخل المؤسسات الرسمية للدولة. أما إذا تم جلبُها إلى الحيز السياسي (مرحلة التسييس)،

فإن ذلك يعني أنها تحولت إلى مسألةٍ حيويةٍ بالنسبة لحفظ المصلحة العمومية للمجتمع. إما إذا بدا أنها أكثر أهمية من ذلك، بمعنى أنها أصبحت أكثر حيوية بالنسبة لبقاء المجتمع نفسه، فإنه يتم إحالتها إلى الحيز الأمني (مرحلة الأمننة) مما يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة/طارئة من دون التقيد بالإجراءات الاعتيادية (الروتينية) التي تتسم أساسا بالشفافية (زقاغ 2011، ص.111).

نزع الأمننة

عملية نزع الأمننة (de-securitization) هي الحركة العكسية لعملية الأمننة، أي نزع طابع التهديد الأمني عن مسألة أمنية ما وإعادة نقلها من مجال السياسات الاستثنائية إلى مجال السياسات العادية ليتم التعامل معها وفقا للقواعد والإجراءات الديمقراطية. هناك على الأقل ثلاث استراتيجيات لنزع الأمننة: العمل على عدم الحديث عن المشكلات والقضايا باستخدام مفردات وإيحاءات ودلالات أمنية؛ إذا ما حدث وأن تمت أمننة مسألة ما، العمل على كبح الاستجابات وردود الأفعال والإبقاء عليها ما دون المستوى الذي تؤدي معه إلى إنتاج معضلة أمنية حادة؛ وأخيرا، تعزيز مساعي إعادة نقل المسائل الأمنية نحو مجال السياسات العادية (قوجيلي 2014، ص.90).

هذه الاستراتيجيات من شأنها أن تكرس الانطباع بأن الأمننة، خاصة إذا حدثت على نحو مفرط، ليست دائمًا أمرا إيجابيًا ومرغوبًا، بل إنها غالبًا ما تؤشر على فشل النخب في التعامل مع المشكلات والقضايا الملحة في المجتمع في نطاق السياسات العامة، وهو ما يعطي صناع القرار مجالا أوسع للتحرك والعمل في مناخ يتسم بقيود وإجراءات ديمقراطية أقل.

إذا كانت الأمننة فعلا خطابيًا بالدرجة الأولى، كما تبين سابقا، فإن نزع الأمننة تقع بدورها ضمن أفعال الخطاب، لكن هذه الأخيرة تتم عبر إعادة سحب النقاش العمومي حول الهوية كقيمة مهددة يجب تأمينها والحفاظ عليها من حيز الخطاب الأمني المشَكِّل للسياسات الاستثنائية، والإبقاء عليه ضمن حيز الخطاب الروتيني المشَكِّل للسياسات العادية.

يقترح جاف هيوسمانس نزع أمننة الهجرة كنموذج لهذا المبحث من مباحث مدرسة كوبنهاغن. حيث يدعو إلى تبني استراتيجية خطابية بناءة يمكن أن تنتهي إلى إقناع الجمهور – عبر خطابٍ غير أمني – بأن المهاجرين ليسوا مشكلة أمنية ولا يشكلون أي خطر وجودي على المجتمع وهويته، وعلى الصعيد الاقتصادي، هم لن يلتهموا وظائف [المواطنين]، بل على العكس من ذلك، يمكن أن يساهموا في زيادة ثروة المجتمع. كما يدعو هيوسمانس إلى بناء هذه الاستراتيجية على مبدأ سرد قصة المهاجر على نحو لا يعاد فيها إنتاج ما يمكن تسميته مأساة/دراما الأمن. يمكن نزع الطابع الأمني بسرد قصة المهاجر وليس سرد مأساة/دراما الأمن، "فالمهاجر ليس مجرد مهاجر، لكنه شخص ما بهويات متعددة، امرأة، ومعلم، وميكانيكي، وأب، إلى آخره. المهاجر شخص مثله (...) مثل بقية المواطنين" (قوجيلي 2014، ص ص. 91-92).

فضلا عن أهمية أفعال الخطاب، يمكن التشديد أيضا على أهمية تمكين وتكريس حقوق وحريات الأقليات المرتبطة بممارسة الهوية وإعادة إنتاجها عبر أجيال الجماعة. يتعلق الأمر هنا بحرية استعمال اللغة، تلقين تاريخ الجماعة ومعتقداتها وأساطيرها، التحلي بمظاهر الانتماء للهوية كشكل اللباس ونمط العمران، التعبد وممارسة الطقوس الدينية بما في ذلك بناء وارتياد دور العبادة. تمكين مثل هذه الحقوق والحريات المرتبطة بالهوية من شأنه أن يقي المجتمع من أن يقع ضحية لمعضلة أمنية مجتمعية تهدد تماسكه وبقاءه.

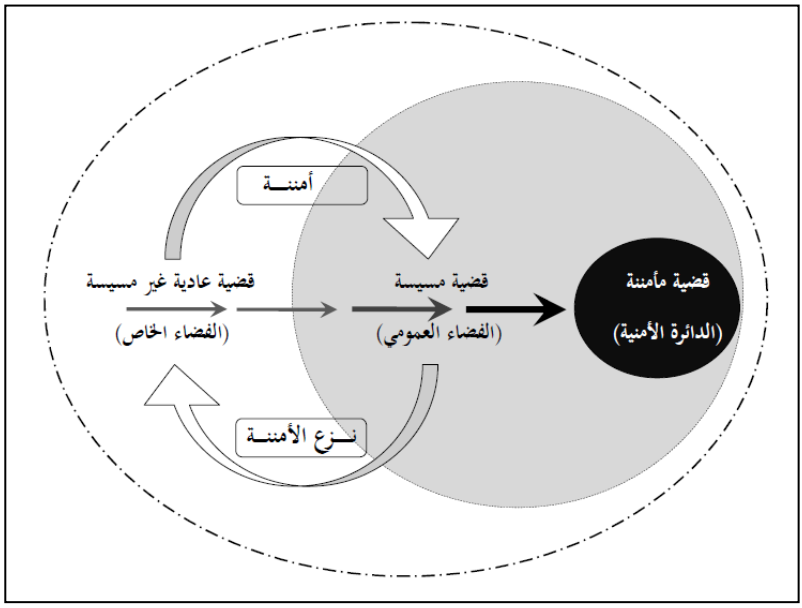

الأمننة ونزع الأمننة: المسار والحركات الأساسية

نظرية مركبات الأمن الإقليمي

عرف النقاش حول المقاربة البنيوية للأمن الإقليمي زخما متزايدا منذ صدور كتاب بوزان وويفر لسنة 2003 "الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي". بالنسبة إلى بوزان وويفر، مركب الأمن الإقليمي هو "مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء و/أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جد مترابط بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض" (Buzan Ole Wæver 2003, p.44).

هناك، في هذا الصدد، ملاحظة نظرية ينبغي التوقف عندها. نلاحظ أنه على الرغم من أن إقحام عمليات إضفاء و/أو نزع الطابع الأمني في نظرية مركبات الأمن الإقليمي ينطوي في حد ذاته على ارتباط واعد للنظرية بالباراديم البنائي؛ إلا أن الواقعية الجديدة (والمؤسساتية الجديدة إلى حد ما) يمكن أن تكون ملهمة جدا سواء تعلق الأمر بالفهم النظري أو بالاستعمال الإمبريقي للنظرية، وذلك من خلال تركيزها على بنية مركبات الأمن الإقليمي وأنماط توزيع القوة داخلها؛ وهذا ما يضفي الشرعية، إلى حد

ما، على الادعاء الرائج بأن نظرية مركبات الأمن الإقليمي تمثل أرضية وسطى لتجسير الهوة بين الواقعية الجديدة والبنائية.

يتحدد مركب الأمن الإقليمي عبر وجود مستوىً عالٍ جدا من الترابط (الاعتماد المتبادل) الأمني بين الوحدات المشكلة للمركب. ويشمل هذا الترابط الأمني مختلف عمليات بناء الأمن، سواء تعلق الأمر بإضفاء أو نزع الطابع الأمني التهديدات و/أو أساليب التعامل معها. هنا، بطبيعة الحال، هناك اتجاه سائد للتركيز على التهديدات، لأن "معظم [هذه التهديدات غالبا ما تكون قادرة] على التنقل بسهولة عبر المسافات القصيرة أكثر من المسافات الطويلة، [إضافة إلى أن تفاقم] حالة اللاأمن كثيرا ما ترتبط بالقرب الجغرافي [السيء]" (Buzan Ole Wæver 2003, p.11). عمليات إضفاء/نزع الطابع الأمني ترتبط هي الأخرى بالإدراكات (أو سوء الإدراكات) المشتركة بين الوحدات المشكلة لمركب الأمن الإقليمي. أبعد من ذلك، تقترح هذه النظرية أن الأمن في المستوى الإقليمي يتأثر دائما بالتفاعلات الحاصلة في المستوى العالمي والمستوى المحلي على حد سواء؛ فهي تركز من جهة على التفاعلات متزايدة التعقيد بين العنف الذي تمارسه الدولة (أو مجموعة من الدول داخل المركب) من أجل بسط سيطرتها على إقليمها، ومن جهة أخرى على العنف المضاد الذي تمارسه الولاءات المحلية التي تقاوم سيطرة أو حتى وجود الدولة. لذلك، نجد أنه من المهم جدا أن يؤخذ عامل فشل الدولة [أو انهيار الدولة لاحقا] على محمل الجد في تعريف مركبات الأمن الإقليمي.

يمكن إبداء بعض الملاحظات التكميلية على الكيفية التي تُفهم بها النظرية (Hamchi 2012): أولا، لا يمكن الادعاء بأن مستوى التحليل الإقليمي أكثر أهمية من المستويين الآخرين، المحلي والعالمي. أحيانا، يمكن مثلا للمحلي أن يصبح أكثر أهمية من الإقليمي في حد ذاته. مثلا، في حالة ظهور دولة آخذة في الانهيار داخل المركب، سيكون من غير المفيد الاستمرار في التحليل على المستوى الإقليمي، لأن العناصر المحلية (الفواعل الطائفية/الدينية، زعماء القبائل، الميليشيات المسلحة...) ستصبح ذات قيمة تحليلية أكبر؛

ثانيا، ينبغي إعادة النظر إلى الأمن كظاهرة عبر قطاعية بدلا من النظر إليه كمجموعة من قطاعات الأمن المنفصلة عن بعضها البعض كما عرفها بوزان، ويفر ودي وايلدي (Buzan et *al.* 1998). بدون القيام بهذه الخطوة، سيبقى من غير الواضح الاستمرار في الحديث بشكل منفصل ومجرد في نفس الوقت عن القطاع السياسي للأمن، الذي ينطوي على التهديدات التي تطال سيادة الدولة، وبُناها السياسية وأيديولوجيتها (Buzan, et *al.*1998, p.142)، في الوقت الذي تكون فيه الدولة في حد ذاتها عرضة لمظاهر الانهيار. لما نريد قوله هنا هو أنه مادامت التهديدات الأمنية مبنية اجتماعيًا، فإن قطاعات الأمن المستهدفة تبقى غير ثابتة وغير منفصلة تماما عن بعضها البعض؛

ثالثا، استنادًا إلى حالة إقليم الساحل على سبيل المثال، يمكن الحديث عن حالة حادة من اللاانتظام في الكيفية التي تحدث فيها التفاعلات الأمنية داخل مركب الأمن الإقليمي في منطقة الساحل (وهو ما يعطي معنى أعمق للتعقيد في التعامل مع المنطقة كمركب أمن إقليمي complex Security Complex). يمكن التطرق هنا إلى حالتين أساسيتين: الأولى، باستثناء الجزائر، مالي والنيجر، يبدو أن ديناميكيات الأمننة لدى دول أخرى تلعب دورا في تأكيد حالة اللاانتظام التي أشرنا إليه. ليبيا مثلا في ظل حكم معمر القذافي اتجهت إلى تغذية نزعة التمرد لدى الطوارق الطامحين لبناء امبراطورية عابرة للحدود من شأنها أن تضم جماعات الطوارق من دول مختلفة، ورغم ذلك فإن سقوط حكم القذافي في ليبيا لا يبدو أنه ستكون له عواقب مختلفة، ويرجع ذلك إلى الافتراض الذي مفاده أن انهيار الدولة في ليبيا سيؤدي إلى تفاقم خطورة هذه المطالب. ويشكل المغرب مثالا آخر، فعلى الرغم من أنها جغرافيا أقل ارتباطا بالمنطقة وأقل تأثرا بديناميكيات الأمن داخل المرَكّب، إلا أنه مع ذلك تنزع نحو إنشاء ديناميكيات/عمليات أمننة خاصة بها من خلال – مثلا – توجيه الاتهام لمخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر بتقديم مواقع تجنيد وتدريب للجماعات الإرهابية في المنطقة. إذا ما اكتفينا فقط بالتصور الارثوذكسي لمركبات الأمن الإقليمي، فإن حالات اللاانتظام هذه ستبدو غير ذات صلة. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نعيد التفكير بشكل شامل في المركب، موضوع البحث، من أجل التغلب على مثل هذه الحالات من انعدام الاتساق في التحليل، لأن القضايا التي يتم نزع الطابع

الأمني عنها أحيانا تصبح أكثر أهمية تحليليًا من القضايا التي تتم أمننتها؛ كما أن فهم الكيفية التي يتم بها نزع الطابع الأمني عنها أحيانا تصبح أكثر أهمية تحليليا من فهم الكيفية التي تمت بها أمننتها.

II) مدرسة آبريستفيث

يتجلى "النقدي" أكثر ما يتجلى في إسهامات مدرسة آبريستفيث (تعرف أيضا بالمدرسة الويلزية) إلى الحد الذي يذهب معه البعض إلى اعتبارها حقلَ دراسات أمنية نقدية قائمًا بذاته. يرتبط اسم هذه المدرسة بأعمال باحثين كبار من أمثال كيث كروس، مايكل ويليامز، كان بوث وريتشارد وين جونز. وهي أعمال ترتبط بدورها بتصورات النظرية النقدية في حقل العلاقات الدولية التي أسس لها في البداية روبرت كوكس، كما تستلهم مدرسة فرانكفورت والحركة مابعد الوضعية. الفكرة المؤسِّسة التي أطلقها بوث والتي تقول أن محور الدراسات الأمنية ينبغي أن يكون انعتاق/تحرر الأفراد (booth, 2007, p.110). فضلا عن أن فهم الأمن من المنظور الواقعي الذي يركز على الدولة وعلى الأمن العسكري وعلى المحصلات الصفرية ينبغي أن يُستبدل ويحل محله فهمٌ يستند إلى [فكرة] مشروع تعاوني يكون الانعتاق/التحرر الإنساني شغله الشاغل (Booth 2005a; Booth 2005b; Jones 2001; Jones 2005).

يرفض بوث الادعاء السائد بأن الأمن هو "مفهوم متنازع حوله" [ت]. فمن أجل تحقيق الأمن علينا أن نحدد ما نعنيه به (نقوم بتعريفه)؛ و"أفضل نقطة انطلاق لتصور الأمن تكمن في الظروف الحقيقية لانعدام الأمن التي يعاني منها الناس والجماعات" (Booth 2005, p.22). المثير الدهشة، حسب بوث، هو أن الدوافع البيولوجية للحصول على الأمن هي دوافع شاملة (مثلها مثل دوافع البحث عن الغذاء والمأوى وما إلى ذلك)، هذا فضلا عن أن انعدام الأمن يعد شرطًا محدِّدًا لنمط الحياة. هذا الشرط يسميه بوث شرط البقاء، ويعرفه بأنه نضال شخصٍ أو مجموعةٍ من الناس من أجل الوجود/البقاء قيد الوجود. يحاجج بوث بأن البقاء ليس مرادفا لمجرد البقاء على قيد الحياة، لكنه يعني بشكل أو بآخر البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف تسمح له(م) بالسعي خلف طموحاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يقتضي وجود

الأمن، وليس مجرد البقاء. بهذا المعنى، فإن الأمن يعادل البقاء مضافا إليه التحرر من التهديدات التي تحدد حياة الفرد/المجموعة، أي مضافا إليه التمتع بمجالٍ كاف لاتخاذ الخيارات (Booth 2007, p.102). بعبارة أخرى، البقاء هو البقاء على قيد الحياة، أما الأمن فهو الحياة في حد ذاتها (Diskaya 2013).

انعتاق الإنسان كهدف جوهري للدراسات/السياسات الأمنية

يجادل بوث بأن "الدراسات الأمنية النقدية تبدأ برفض النظرية التقليدية للأمن. وهي ترفض على نحو خاص كلا من: التعريف [التقليدي] للسياسة الذي يضع الدولة وسيادتها في مركز [الاهتمام]؛ السلطة الأخلاقية للدولة؛ الاعتقاد بأن الدولة ينبغي أن تكون الحارس الأساسي لأمن الأفراد/الشعوب؛ إعطاء الأولوية للوصف الذي تقدمه الدراسات الإستراتيجية لواقع الشؤون العالمية؛ الافتراضات المسبقة المتضمنة في الثنائيات التي تشكل التفكير السائد في حقل العلاقات الدولية؛ النظرة الرجعية للطبيعة البشرية الكامنة بوضوح في تعاليم الواقعية الكلاسيكية؛ السيطرة المطلقة للبنية على الفاعل المتضمنة على نحو واضح في المدرسة النيوواقعية؛ الفلسفة الوضعية غير التأملية المتضمَّنة في العديد من المناهج التقليدية المعتمدة في حقل العلاقات الدولية؛ و'الضرورات الكاذبة' التي تحد من رؤية طلبة العلاقات الدولية" (Booth 1997, p.106).

وينتقد بوث جوهر حركة توسيع/تعميق الأمن بوصفها حركة محافظة، لأنه يمكن توسيع دراسات الأمن الدولي، كما دعا إليه بوزان، لكنها ستبقى ضمن البرادايم النيوواقعي السائد (المتمركز حول الدولة). ورغم أن الدراسات الأمنية النقدية بدورها تدعو إلى توسيع أجندة البحث في إشكالية الأمن، إلا أن الأمر هنا مختلف تمامًا، لأن الدراسات الأمنية النقدية تستلهم نظرية سياسية مختلفة تمامًا، بحيث تصبح مدرسة آبريستفيث/الدراسات الأمنية النقدية تتطور استنادًا إلى ما يعتبره بوث "علمًا أخلاقيًا عالميًا" بدلا من نظرية الأمن التقليدية التي تستند إلى ما اعتبره "العلم الكئيب" للعلاقات الدولية إبان الحرب الباردة. ويحاجج أنصار هذه المدرسة بأن النظرية لا ينبغي فصلها عن سياقها السياسي/الاجتماعي/التاريخي. لذلك، ينبغي أن ينصب الاهتمام على البحث عن المعنى أكثر مما ينصب على التركيم المستمر

للمعرفة. كما تحاجج بأن العلوم السياسية والاجتماعية لا يمكن فصلها عن الحياة تمامًا كما لا يمكن فصلها عن الخطاب النقدي والممارسة السياسية والاجتماعية؛ وأن النظرية تكوينية أكثر منها تفسيرية؛ وأن السعي لابتكار مستقبل تحرري/انعتاقي يُعدُّ أكثر إلحاحًا من السعي لاكتشاف الأسس الفلسفية الجوهرية؛ وأن دور الأكاديمي ليس – ولا يمكن أن يكون دور الملاحظ المحايد، لكنه دور "المفكر العضوي" على حد تعبير أنطونيو غرامشي ودور الفيلسوف المنخرط اجتماعيًا على حد تعبير ماري ميدجلي؛ وأخيرًا، أن السياسة على المستوى العالمي ينبغي أن تقوم على منطق الخيارات الأخلاقية أكثر مما تقوم على منطق الغرائز الطبيعية. في هذا السياق، يجادل بوث بأن من أهم ما يمكن أن تضيفه عودة الحركة النقدية في الدراسات الأمنية هو التشديد على الحاجة إلى التغيير وإمكانيته (Booth 1997, pp.106-107).

تدعو مدرسة أبريستفيث إلى إعادة التفكير في الأمن من الأسفل نحو الأعلى (buttom-up)، وذلك عبر خطوتين أساسيتين: فحص معنى الأمن، كنظرية وكممارسة، من منظورات مختلفة عن السياقات السياسية والفلسفية والتاريخية للواقعية السياسية السائدة؛ والتفكير في الأمن من منظور أولئك الذي تم إسكاتهم تقليديا ضمن البنى التقليدية السائدة (Booth 2005c, p.14).

يرجع بوث جذور الحركة النقدية في حقل الدراسات النقدية إلى النقاش النظري والفلسفي الذي جمع بين النقديين والواقعيين في حقل العلاقات الدولية، خاصة ما تمخض عن تحدي النقديين لمعايير وأخلاقيات الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت إبان فترة الحرب الباردة، وتبني تفكير جديد حول الأمن عبر الالتزام بالتحرر/الانعتاق. والانعتاق لغويا، في اللاتينية القديمة، هو "فعل الإطلاق من العبودية أو الوصاية"، وهو فعلٌ لطالما شكَّل، فلسفة وممارسة، تاريخ الكفاح ضد القيود (الاجتماعية) وضد الظلم وضد الاستبداد والتعصب والجهل واللامساواة. ومع النقديين، تحول المفهوم إلى برنامج سياسي وبحثي قائم بذاته، مرادف للسعي نحو عالم أفضل، تميزه الحرية والتقدم والمساواة (قوجيلي 2014، ص. ص.36-37).

بالنسبة للمدرسة، "الانشغال بالانعتاق ينبغي أن يأتي قبل الانشغال بالقوة، لأن الانعتاق هو ما يوفر الأمن، وليس القوة" (Booth 1991, p.319). بصيغة أخرى، الالتزام بالانعتاق كجوهر لدراسة الأمن، يجعله مرادفا للأمن في حد ذاته (الانعتاق هو الأمن، أو الانعتاق والأمن وجهان لعملة واحدة على حد تعبير بوث). وما يميز الأمن، كانعتاق، عن القوة هو أنه نظرية وممارسة شاملة ومتضمِّنة (inclusive) للفرد/الإنسان، ومن ثم، لكل أولئك المهمشين والمسكوت عنهم الذين أبقتهم المقاربات التقليدية في الظل. لذلك، فإن الالتزام بالانعتاق كبرنامج بحثي في مدرسة آبريستفيث يرتبط بمسعى الكشف عن حالات اللاأمن في الحياة اليومية للإنسان، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، اضطهاد الأقليات، نهب الفقراء، والعنف ضد النساء (C.A.S.E. 2006, pp.455-456).

يحيل بوث إلى تعريفٍ كلاسيكي للانعتاق جاء في كتابات ويليام لوفيت، فحواه أن تحقيق انعتاق الإنسان يرتبط بسعيه وراء الخبز ومختلف ماديات العيش الكريم، وسعيه للتحرر من الطبيعة والندرة والفاقة، وسعيه لمعرفة الحقيقة والتحرر من الجهل والخرافات والأكاذيب، وسعيه نحو العدالة والتحرر من الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي. ومن ثم، يقدم بوث تعريفا خاصا للانعتاق يمكن اعتباره تعريفا إرشاديا للبرنامج البحثي لمدرسة آبريستفيث، ولحقل لدراسات الأمنية النقدية عموما. يقول بوث: "يسعى الانعتاق، كخطاب سياسي، إلى إبقاء الناس آمنين إزاء الاضطهاد الذي يمنعهم من القيام بما يختارون القيام به بحرية، على نحو لا يتنافى وحريات الآخرين. وبذلك، فهو يزودنا بمناخ فلسفي خصب لإنتاج المعرفة، وبنظرية تقدمية لارتقاء المجتمع، وبفضاء لممارسة المقاومة ضد الطغيان والاستبداد. وهذا ما يجعل من الانعتاق فلسفة، ونظرية وسياسة للاستمرار في ابتكار الإنسانية (Booth 2007, pp.111-112). من جانبه، يعرف ريتشارد آشلي الانعتاق بوصفه تحررًا من القيود غير المعلنة، ومن علاقات السيطرة، ومن ظروف التواصل والفهم المشوه، التي من شأنها أن تحرم الناس من قدرتهم على صنع المستقبل الذي يريدونه من خلال الإرادة الوعي الكاملين (ديفيتاك 2014، ص.253).

على هذا النحو، تعيد مدرسة آبريستفيث إبراز المضامين المعيارية للدراسات والسياسات الأمنية على حد سواء، وذلك عبر الاهتمام بالأمن ليس كما هو في الواقع، ولكن كما ينبغي أن يكون عليه. ويدل الربط بين مفهوم الانعتاق والبعد الإنساني على مدى انشغال أنصار المدرسة بأمن الإنسان بمضامينه المتعددة، الفردية والاجتماعية. وبذلك، فإن قائمة تهديدات أمن الإنسان لا تُحدَّد بالرجوع إلى الدولة، لأنها لم تعد الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، ولا تحدد أيضا باستحضار خطاب العدو (الخارجي و/أو الداخلي) المتربص بأمن الوطن واستقراره، لأنه لم يعد المصدر الوحيد للتهديدات. بالنسبة لهم، إذا كان الأمن هو غياب التهديد، فالانهيار الاقتصادي، والاستبداد السياسي، والندرة، والفاقة، والفائض السكاني، والتنافس العرقي، وتدهور الطبيعة، والإرهاب، والإجرام، والأمراض كلها تهديدات لأمن الأفراد، ولأمن الأمم أيضا، ولا تقل خطورة ومأساوية عن تلك الناجمة عن الحروب، والتي جميعها تشكل أجزاء مترابطة في مشروع أكبر للانعتاق الإنساني (قوجيلي 2014، ص.39).

الفرد كموضوع مرجعي للأمن

أعاد أنصار مدرسة آبريستفيث صياغة الإجابة على السؤال من/ماذا ينبغي أن يكون الموضوع المرجعي للأمن، كنظرية وكممارسة؟ بالنسبة لهم، الموضوع المرجعي للأمن ينبغي أن يكون الفرد، وليس الدولة، وليس حتى الجماعة (كما تزعم مدرسة كوبنهاغن). فأمن الفرد لا يمكن دراسته/إدارته في سياق موضوع مرجعي أشمل، كأمن الدولة (الأمن القومي) أو أمن الجماعة (الأمن المجتمعي)، حيث يبين التاريخ الحديث أن لا علاقة قوية وثابتة بين الأمنين يمكن الاطمئنان إليها، فالدولة/الجماعة يمكن أن تكون آمنة بينما يعاني الفرد من مآسي انعدام الأمن، بل إن الدولة/الجماعة قد تكون في حد ذاتها مصدرا لانعدام أمن الفرد. يبدو أنصار المدرسة وهم يشددون على هذا التمييز بين أمن الفرد وأمن الدولة وكأنهم يرددون صدى كانط عندما قال بأن الفرد/الشعب ≠ هو الغاية بينما الدولة هي الوسيلة.

هذا التحول من شأنه أن يعيد ضبط لائحة التهديدات الأمنية الجديرة، نظريًا، بالبحث، وسياسيًا، بالسعي للحماية منها. مع مدرسة آبريستفيث وإعادة وضع

الفرد/الإنسان في قلب المشهد، تصبح لائحة التهديدات شاملة لجميع أشكال المخاطر والتهديدات والانكشافات التي يواجهها الإنسان في حياته الروتينية التي يعيشها يوما بيوم، ويصبح أمن الفرد/الإنسان هو الانعتاق منها.

هذه الأطروحة ليست بعيدة تمامًا عن مفهوم الأمن الإنساني في نسختها الأممية التي أسس لها برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994، والذي يعرّف الأمن على أنه السلامة من التهديدات المزمنة كالجوع والأوبئة والقمع، فضلا عن الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمضرة التي تمس بأنماط الحياة اليومية للناس (UNDP 1994, p.48)، كالعنف والتهجير والتمييز والحرمان والقمع والتدهور البيئي حتى، وهي جميعُها تمثل القيود غير المعلنة التي تحدث عنها آشلي والتي تعمل على تقويض قدرة الأفراد والحد من خياراتهم في الحصول على الحياة الأفضل التي يريدونها. إذا، فالأمن بهذا المعنى هو تحررٌ/انعتاقٌ من الخوف وحمايةٌ/وقايةٌ من الحاجة، وهو ما يعكس تعدد قطاعات الأمن الستة التي اعتمدها البرنامج على غرار ما فعلته جماعة كوبنهاغن. وأضاف البرنامج، إلى جانب ذلك، ست مجموعة أساسية من التهديدات (النمو السكاني، التفاوت الاقتصادي، الضغوط الناجمة عن الهجرة وحركة السكان، التدهور البيئي، تجارة المخدرات والإرهاب الدولي) (UNDP 1994, pp.22-24).

قطاعات الأمن الإنساني وأبرز تهديداته	
قطاعات الأمن الإنساني	أبرز التهديدات
الأمن الاقتصادي	الفقر، البطالة...
الأمن الغذائي	الجوع، المجاعة، التغير المناخي، الجفاف، التصحر...
الأمن الصحي	الأوبئة، الأمراض المعدية، الغذاء غير الآمن، سوء التغذية، انعدام القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية...
الأمن البيئي	تدهور البيئة، استنفاذ الموارد، الكوارث الطبيعية، التلوث...
الأمن الشخصي	العنف الجسدي، الجريمة، الإرهاب، العنف المنزلي، عمالة الأطفال...
الأمن الجماعاتي	التوتر العرقي/الديني/الهوياتي/...
الأمن السياسي	الاستبداد السياسي، انتهاكات حقوق الإنسان...

قطاعات الأمن الإنساني وتهديداته[٣٣]

وقد لاحظ بوث أن مسائل الأمن الإنساني تتسم بأربع سمات أساسية: كونها تثير اهتمامًا وقلقًا عالميْن؛ كونها مترابطة ومتداخلة؛ كونها تتطلب استجابات عاجلة، وكلما تأخرت الاستجابة كانت العواقب أسوأ؛ وكونها مسائل متمركزة حول الأفراد/الشعوب (Booth 2007, p.321).

بالنسبة لمدرسة آبريستفيث، لا تقتصر مراجعة المنظور التقليدي للأمن على نقد وتفكيك الدراسات الأمنية التقليدية، لكنه يشمل أيضا نقد وتفكيك وفضح البنى والسياقات المؤسساتية التي أنتجت هذا الحقل المعرفي وجعلته يتطور على النحو الذي تطور عليه. المقصود بالمؤسساتي هنا هو الجامعات والمعاهد، مراكز البحوث

والدراسات، المنظمات غير الحكومية، الدوائر الحكومية، هيئات الخبرة والاستشارة التي تؤثر على مراكز صنع القرار، وغيرها (قوجيلي 2014، ص.40).

في تحليلها لأعمال مدرسة آبريستفيث، شددت ريتا توراك على أن الاتفاق داخل الأكاديميا/الجماعة المعرفية حول تعريف الأمن على أنه الانعتاق يُعدُّ شرطًا أساسيًا لأنصار المدرسة لاعتماد المفاهيم في العالم الواقعي. فالانعتاق يجب أن يبدأ من داخل الأكاديميا/الجماعة المعرفية. وهذا ما يبرر الحذر والارتياب الذين تشعر بهما المدرسة حيال المنظّرين التقليديين، خاصة الواقعيين، الحريصين على تأمين مواقعهم ضمن الجماعة. بالنسبة إلى توراك، الهدف هو تحرير الزملاء الآخرين (من خارج المدرسة) من الوعي الزائف الذي يأتي من تصور الأمن في الدولة و[قوة] القوات المسلحة. ولتحقيق ذلك، يجب أن يشن المفكرون/المنظرون النقديون "حرب مواقع" غرامشية ضد مهيمني التيار السائد. وهذا ما يجعل المفكر/المنظّر النقدي، عكس أي مفكر/منظّر آخر في الحقل، ملتزمًا بدور نشط في إنتاج عالم اجتماعي مختلف (نقلا عن قوجيلي 2014، ص.41 [بتصرف]).

يمكن لعب هذا الدور عبر العديد من القنوات، أهمها التأطير العلمي، حيث يمكن ملاحظة أن السواد الأعظم من الطلبة المتخرجين، الذين يلتحقون بدوائر صنع القرار أو بدوائر التأثير على دوائر صنع القرار، إنما يصبحون قوالب لإعادة إنتاج ما تلقوه خلال تكوينهم/تدريبهم الأكاديمي. لذلك، يقول بوث: "كاختصاصيّي أمن متخرجين (...)، نحن إلى حدٍّ كبير ما يصنعه منا أساتذتنا". لذلك، لا ينبغي أن نتوقع ممن نشأوا على أفكار وتعاليم استراتيجيّي وواقعيّي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أن يتبنوا تصورات مختلفة عن تصورات هؤلاء الاستراتيجيين الواقعيين (Booth 1997, p.92).

انطلاقا من التعامل مع الانعتاق كممارسة معرفية، سياسية واجتماعية أيضا، يدعو بوث إلى التمكين لما يسميه "جماعات إنعتاقية/منعتقة"، وهي جماعات تقر بأن الناس لديهم هويات متعددة، وبأن هوية الإنسان لا يمكن تحديدها على نحو مرضٍ بانتماءٍ واحد (الدين، الطبقة، العرق، ...)، وبأن الناس يجب أن يُسمح لهم وعلى نحو متزامن بالعيش في جماعات متنوعة بشكل يسمح لهم بالتعبير عن حيواتهم متعددة

الجوانب. وبذلك، فإن هذه الجماعات تمثل علاقات ترابط حر بين أفراد متضامنين يلتفون حول مفاهيم مشتركة لما يعنيه أن يعيش الجميع حياة أخلاقية، يجمعهم شعورٌ بالانتماء وتربطهم شبكة من الأفكار وعلاقات الدعم المتبادل (Booth 2007, pp.138-139).

III) مدرسة باريـــس

عرفت بدايات تسعينيات القرن العشرين انتشار أدبيات تركز على إشكاليات الأمن الداخلي، ممارسات الشرطية وتشكيل الحقل الأمني، وهي أدبيات تتناول الأمن كتقنية للحكم، بمعنى ممارسة الضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا (كاميرات المراقبة، أجهزة تحديد الهوية، الفحص القبلي والمراقبة عند بعد وغيرها)، وشبكات محترفي/مهنيي الأمن، التي تتشكل من الخبراء في مجالي الأمن الداخلي والخارجي، كرجال الشرطة، الدرك، الجمارك، حراس السجون، أعوان المطارات وغيرهم. وقد حاولت هذه الأدبيات إقحام الدراسات الأمنية في حقولٍ معرفيةٍ غير العلاقات الدولية، كالنظرية السياسية، علم اجتماع الهجرة، علم (نفس) الإجرام، والقانون وغيرها؛ فضلا عن إقحام مساهمات خبراء الأمن الداخلي بمختلف مجالات اختصاصهم، كالشرطة (العلمية)، القضاة، المحللين النفسيين، مهندسي البرمجيات، وخبراء الانترنت وغيرهم (قوجيلي 2014، ص ص.59-60). تشكل هذه الأدبيات ما أصبح يعرف على نطاق واسع بمدرسة باريس[ثم] للدراسات الأمنية.

تدعو مدرسة باريس إلى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الأدنى للعنف، بدلا من التركيز على الأشكال التقليدية للعنف السياسي (الحروب والنزاعات المسلحة). تشمل هذه المستويات الأدنى للعنف: الجريمة، أعمال التصفية الجسدية، أعمال الاختطاف والتعذيب، وغيرها؛ فضلا عن التهديدات الناجمة عن انخفاض درجة/انعدام الأمن المجتمعي، كالهجرة/اللجوء، الجريمة المنظمة، أعمال الاحتجاج والشغب، وغيرها. لذلك، تعتبر مدرسة باريس جزءًا أساسيًّا من حقل الدراسات الأمنية النقدية [ثم]، حيث تجادل بأن انجراف الحدود بين الدول، بفضل العولمة، يستدعي إلغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع من جهة، وظواهر الجريمة وانعدام الأمن الداخلي من جهة أخرى.

تعمل مدرسة باريس على تحويل اهتمامنا عبر ثلاثة مواقف نظرية أساسية: أولا، بدلا من تحليل الأمن كمفهوم جوهري، "متنازع حوله"، تقترح المدرسة التعامل مع الأمن كتقنية للحكومة؛ ثانيًا، بدلا من البحث في النوايا من وراء استخدام القوة، تركز مدرسة باريس على الآثار الناجمة عن ألعاب القوة؛ ثالثا، بدلا من التركيز على أفعال اللغة/الخطاب، تركز مدرسة باريس على الممارسات، الجماهير المتلقية للخطاب والسياقات التي تمكّن وتحد من إنتاج أشكالٍ معينة للحُكُوميَّة (governmentality). وهكذا، تحاجج المدرسة بأن الحقل الأمني لا يتحدد فقط عبر الاستخدام السيادي للقوة لكن أيضا عبر القدرة الخطابية على إنتاج صور حول العدو الذي يتحدد من خلاله الجمهور. وبذلك، فإن جميع عمليات الأمننة تكون مرتبطة بحقل أمني يتشكل بفضل جماعات ومؤسسات تُفوَّض وتُفوِّض نفسها لتقرر ما هو الأمن (C.A.S.E. 2006, p.457). في نهاية المطاف، تصبح دراسة الأمننة غير مجدية إلا عبر التركيز على شبكات مهنيي/محترفي الـ(لا)أمن، أنساق المعنى التي تنتجها تلك الشبكات، والقوة الإنتاجية لممارساتها (C.A.S.E. 2006, p.458)، وهو ما يشكل جوهر مفهوم الحقل الأمني.

الحقل الأمني

يجادل ديديي بيغو بأن التهديدات الأمنية غير التقليدية أدت إلى جعل مفهوم الدولة، كما تقدمه نظرية العلاقات الدولية، غير قادر على التكيف مع ظاهرة التوتر المتزايدة التي تخلقها الروابط البيروقراطية عبرالوطنية بين مهنيي/محترفي السياسة، القضاء، الشرطة، وكالات الاستعلامات والجيش. وعلى نقيض ما يزعمه واقعيُّو التيار المهيمن في العلاقات الدولية، من غير الممكن أن تتقارب مواقف هذه البيروقراطيات حول ما يمكن اعتباره المصلحة الوطنية، أو أن يسمح التباين في مواقفها بالسماح لجميع الأطراف بالالتفاف حول حكومة واحدة. على العكس من ذلك، فهذه البيروقراطيات تتشكل ضمن بوتقة مُحْكمة من الشبكات الدولية العابرة للحدود، وهي تعمل على جعل مختلف القطاعات السياسية مستقلة لكي تضمن أنها تتجاوز المهنيين السياسيين (Bigo 2006, pp.13-14).

اندماجُ مجالي الأمن الداخلي والخارجي، بفضل العولمة وبفضل أنشطة البيروقراطيات الأمنية العابرة للحدود وبفضل طبيعة التهديدات غير التقليدية، هو ما يشكل الحقل الأمني، وهو ما يقحم مختلف الفواعل الأمنية، آنفة الذكر، التي تعرضت للإقصاء في الدراسات الأمنية التقليدية، رغم نفوذها وكفاءتها في التعاطي مع التهديدات والتحديات الأمنية الراهنة.

يوفر الحقل الأمني فضاءً للصراع و/أو التعاون بين الفواعل الأمنية، "حيث تتغير مواقعهم التراتبية، ومن ثم نشاطاتهم، طبقا لطريقة دمج و/أو ترسيم الحدود بين الأمنين الداخلي والخارجي. [و] يؤدي دمج كلا الأمنين إلى توسيع أنشطة الأول (الداخلي) وإضفاء الطابع المحلي على الثاني (الخارجي). يتم توسيع أنشطة الأمن الداخلي بتصدير أساليب الشرطية إلى السياسة العالمية، وبالمقابل، يتم إضفاء الطابع المحلي للأمن الخارجي بإضفاء الطابع الروتيني على العمليات العسكرية في الساحة الوطنية" (نقلا عن قوجيلي 2014، ص.62). في هذا السياق، يعتبر بيغو أن "الدمج بين خطابات وممارسات الأمنين الداخلي والخارجي باسم مكافحة أخطار عالمية إنما يزعزع استقرار الحدود القائمة بين مؤسسات الشرطة ومصالح الاستخبارات والقوات العسكرية وقوات الحدود ومصالح الهجرة، وهو ما تترتب عنه انعكاساتٌ طويلة المدى على المبادئ الديمقراطية والدستورية. فمن المهم [الاستمرار في] الاستماع إلى أصوات القضاة، [رجال القانون] والمنظمات المدنية غير الحكومية التي تشد الانتباه نحو المخاطر المحتملة، ومن المهم [أيضا] تجنب الحلول الأمنية القصوى التي تحتمل الوصول إلى سيناريو الوضع الأسوأ" (Bigo 2007, p.7).

يحدد بيغو عددًا من الخصائص الأساسية للحقل الأمني، يمكن استعراض ثلاثة منها في ما يلي (Bigo 2006, pp.23-26): 1) الحقل الأمني كحقلٍ قوىً، حيث إذا كان الحقل عبارة عن مجموعة من القوى التي تمارس الضغط على الفاعلين الذين ينتمون إليها، فإن ذلك يكون بسبب أنها تجمع جملة من الفاعلين على قدر [أدنى] من التجانس في مصالحهم البيروقراطية، في تشابه طريقة تعريفهم للعدو المحتمل وطريقة جمعهم للمعلومات والمعارف حول هذا العدو عبر مختلف التكنولوجيات والإجراءات الروتينية. ولفهم المواقف والخطابات التي تضع الفاعلين في مواضع معينة، من الضروري ربطهم بمضامين التنشئة المهنية التي تلقوها/يتلقونها وربطهم كذلك

بمواقعهم في السلطة من حيث أدوارهم كمتحدثين باسم المؤسسات "الشرعية" ضمن حقل مهنيي الأمن؛

2) الحقل الأمني كحقل صراعات بين الفاعلين الذين يتموضعون حسب مواردهم وحسب الأهداف التي تحدد بدورها مواقعهم، وبذلك يصبح الحقل بمثابة حلبة لصراعات من أجل المحافظة على ترتيبات القوى أو تحويلها. في هذه الحالة، يتحدد الحقل الأمني بصراعات بين وكالات الشرطة والوكالات الوسيطة ووكالات الجيش حول حدود تعريف مصطلح الأمن، وحول ترتيب أولوية التهديدات المختلفة، فضلا عن تحديد ما لا يشكل تهديدًا فعليًا، وإنما مجرد خطر أو حتى فرصة يمكن الاستفادة منها. وقد مثلت هجمات 9/11 نموذجا لهذه الصراعات، حيث لعبت هذه الهجمات دورا أساسيا في إنتاج تقارب في المواقف حيال الأمن الداخلي والأمن الدولي. لكن هذا التقارب أدى أيضا إلى إضفاء الشرعية على موقف الجيش القائل بأن الشرطة وقوى الأمن الداخلي لا ينبغي أن تستمر في قيادة "الحرب" على الإرهاب بعد 9/11؛

و 3) الحقل الأمني كحقل هيمنة في علاقته بالحقول الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك أحيانا حقل مهنيي السياسة، حيث ينزع نحو احتكار سلطة تعريف "التهديدات المعترف بها كتهديدات شرعية" (الجريمة المنظمة العالمية، الإرهاب العالمي...). بمعنى أن الفاعلين في الحقل يتصارعون من أجل سلطة فرض تعريفهم لمن وماذا يمكن أن يعتبر مصدرًا للشعور بالخوف. وفي سياق التنافس بين مهنيي السياسة ومهنيي الـ(لا)أمن، قد توجد هناك فضاءات غير محددة/غير حاسمة يكون فيها الفاعلون مجبرين على التفاوض وأحيانا تتم فيها صفقات تآمرية بالمعنى القوي للكلمة، فالحقل الأمني لا يضم فقط بيروقراطيات عمومية (public)، لكنه يضم أيضا بيروقراطيات خاصة (private)، فضلا عن وسطاء وتكتلات سياسية تعمل من أجل تشكيل وترسيخ مناخ عام للتفكير في الفضاء العمومي توجهه هواجس اللاأمن. يمارس الفاعلون في الحقل قوتهم أو "قدرتهم على الجذب" عبر فرض تعريفاتهم على الفاعلين الآخرين، ويتم ذلك عبر الروتين اليومي للعمل بما في ذلك جمع وتأويل وتبادل المعلومات، مما ينتج مجموعة من البيروقراطيين والخبراء الذين تتطور لديهم القدرة على الادعاء بأنهم يعرفون أكثر مما يعرف الآخرون، بمن في ذلك مهنيو السياسة، أيًّا

كان مستوى تموضعهم على سلم القيادة السياسية. في هذا الصدد، يمكن للمرء التفكير في الصراعات بين مختلف الوكالات المنخرطة في الحقل الأمني من أجل الاستئثار باعتراف السياسيين الذين يمكنهم في المقابل إبطال دورها أو إعادة تشكيلها. يمكن العودة هنا إلى حالة وزارة الأمن الوطني (homeland security) الأمريكية التي تعمل على (إعادة) تشكيل توازن القوة بين مكتب التحقيقات الفيدرالي، وكالة الاستخبارات المركزية، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، البينتاغون وحرس الحدود، أو إلى حالة المساعي الأوروبية لتقييم قوائم الإرهابيين غير المتفق على مضمونها النهائي بين اليوروبول، الفرونتاكس واليوروجاست، ومن المهم ملاحظة أن هذه المساعي تتم بالتوازي مع صراع من أجل إقصاء فواعل أخرى كالكنائس، منظمات حقوق الإنسان، الصليب الأحمر والإعلام البديل عبر التقليل من قيمة وكفاءة وجهات نظرها في تعريف التهديدات.

الحقيقة الأمنية عبرالوطنية

إذا كان الحقل الأمني، بمختلف فواعله، عبارة عن فضاء عبروطني، فإن الحقيقة التي ينتجها هذا الحقل حول الأمن، في معناه الأوسع، تعتبر بدورها حقيقة عبروطنية. لذلك، يؤكد أنصار المدرسة على ضرورة "التمييز بوضوح بين مختلف وجهات نظر فواعل الحقل الأمني حول كيفية إعطاء الأولوية لتهديدات معينة مقارنة بأخرى. وقد تشمل هذه التهديدات الإرهاب والحرب والجريمة المنظمة وما يسمى بغزو المهاجرين أو الاستعمار المعاكس، [كما] تشير في الوقت نفسه إلى الارتباط بين الوظائف/المهن المختلفة التي تقوم بها فواعل الحقل الأمني، والتي قد تشمل الشرطة الحضرية، الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الإرهاب، الجمارك، مصالح مراقبة الهجرة، الاستخبارات، مكافحة التجسس، تكنولوجيات المعلومات، نظم المراقبة والكشف عن الأنشطة البشرية عن بعد، [أجهزة] صيانة النظام، [أجهزة] إعادة إنشاء النظام، [أجهزة] التهدئة، [أجهزة] الحماية، [أجهزة] القتال في المناطق الحضرية، مصالح الطب النفسي" وغيرها. المشكلة أن من يمتهنون هذه الوظائف لا يتقاسمون نفس منطق الخبرة أو الممارسة ولا يتقاربون في وظيفة واحدة تحت مسمى الأمن. بل نجد أنهم يعملون ويؤدون وظائفهم المختلفة وغير المتجانسة في فضاءٍ تنافسي (Bigo 2006, pp.11-12).

يشمل هذا التنافس كيفية (إعادة) تعريف الأنساق المعرفية والعَقدية التي تصنف التهديدات الأمنية، وذلك عبر ادعاءات امتلاك "الحقيقة" التي غالبا ما تستند إلى "سلطة" البيانات الرقمية والإحصاءات والتكنولوجيات البيومترية وتكنولوجيات معالجة البيانات الاجتماعية التي تحدد احتمالات جنوح الأشخاص لارتكاب سلوك خطير. في هذا السياق، يزعم هؤلاء المتنافسون، عبر "سلطة الإحصاءات"، أنهم قادرون على تصنيف التهديدات الأمنية وترتيبها من حيث الأولوية (Bigo 2006, p. 12)، بمعنى القدرة على تحديد ما هو أمن وماهو لاأمن، ماهو تهديد وماهو مصدر للقلق مما هو غير ذلك.

وينتقد بيغو بشدة ما يسمى توسيع مفهوم الأمن، الذي لم يفعل سوى اختزال العلاقة بين الحرب والجريمة والهجرة، لكنه فشل في تضمين ظواهر خطيرة أخرى، كفقدان الوظائف وحوادث المرور أو تقويض الصحة العامة، التي اعتبرت كمخاطر عادية. وبذلك، تم اختزال الأمن، من الناحية المفهومية، في تكنولوجيات المراقبة واستخراج المعلومات وأعمال الإكراه الممارسة في مواجهة انكشافات (مواطن ضعف) المجتمع والدولة. باختصار، تم اختزال الأمن إلى شكل من أشكال "البقاء" المعمَّم في مواجهة التهديدات القادمة من قطاعات مختلفة، لكن تم فصله عن الضمانات الإنسانية والقانونية والاجتماعية وحماية الأفراد (Bigo 2006, p. 12).

فضلا عما سبق، "سلطة الإحصاءات" هذه، التي يستمدها مهنيو/محترفو الأمن من روتين استخدام التكنولوجيا في جمع وتصنيف البيانات، من شأنها أن تسمح لهم بتأسيس/إنشاء "حقل" للأمن يعترفون فيه على نحو متبادل بقدراتهم وكفاءاتهم، في وقتٍ يجدون فيه أنفسهم في تنافس فيما بينهم سعيًا لاحتكار المعرفة الشرعية حول ما يشكل مصدرًا للقلق المشروع، أو مصدرًا "حقيقا" للخطر. وأثناء قيامهم بإنتاج نسق الحقيقة الأمنية هذا، وأثناء تنافسهم للتأسيس لأسباب الخوف والقلق والشك واللايقين، ينتهج مهنيو/محترفو الـ(لا)أمن إستراتيجية لتخطي الحدود الوطنية وتشكيل تحالفات وشراكات مهنية لتعزيز مصداقية ادعاءاتهم وكسب الصراعات الداخلية في حقولهم الأمنية الوطنية الخاصة بكل منهم. ويقوم مهنيو هذه التنظيمات، خاصة من مصالح الاستخبارات، باستخلاص موارد المعرفة والقوة الرمزية من هذه

الخاصية عبرالوطنية التي تميزها. وفي نهاية المطاف، قد تمنحهم هذه الموارد الوسائل المناسبة لانتقاد سياسيي بلدانهم واستراتيجياتها السياسية على نحو علني (Bigo 2006, pp. 12-13).

في هذا السياق، يقدم بيغو المثال التالي: حاولت إدارة الاستخبارات الداخلية ومكافحة التجسس الفرنسية DST إثبات قوتها في مواجهة جهاز DGSE المكلف بالاستخبارات الخارجية بشأن معلومات تتعلق بجماعات إرهابية في شمال إفريقيا، وذلك بوضع عملياتِ تبادلٍ للخدمات بين عملاء يعملون في الحرب على الإرهاب وآخرين يعملون في مكافحة التجسس في الواجهة. وذلك من أجل الحصول على معلومات وتعزيز قدراتها على العمل في الخارج بطرق كانت تقتصر على عملها في الداخل. وكانت النتيجة أن أسست روابط بين أجهزة الاستخبارات التونسية، المغربية، الجزائرية والسورية التي كانت تعارض النزعة العنصرية–القومية التي تعمل بها الوكالات الفرنسية التي كانت تتعاون معها. وقد وضعت إدارة DST بعض معارضي الحكومات في هذه الدول المقيمين في فرنسا تحت المراقبة. في المقابل، تحصلت هذه الإدارة على معلومات أكثر دقة مما هي عليه لدى جهاز DGSE، كما استعملت هذه الشبكة عبر الوطنية في تعزيز موقفها الداخلي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر التنافس بين مكتب التحقيقات الفيدرالي وإدارة مكافحة المخدرات ووكالة الاستخبارات المركزية معروفا في هذا السياق (Bigo 2006, p.41 (note 3)).

الشرطية ومجتمعات المراقبة

تتسم أعمال مدرسة باريس على نحو أساسي بتركيزها على أعمال ونشاطات الشرطية (policing)، التي أصبحت، خلال العقود الأخيرة، أكثر كثافة. تتم هذه النشاطات عبر روابط بين مؤسسات مختلفة تعمل ضمن شبكات. ومع اضطلاع الشرطة بطيف أوسع من الأنشطة والوظائف الجديدة، فقد أصبح عملها يمتد ماوراء الحدود الوطنية، خاصة مع الروابط الوظيفية المتزايدة بين اليوروجاست (القضاء الأوروبي) واليوروبول (الشرطة الأوروبية)، في حالة الفضاء الأوروبي. لقد أصبحت نشاطات الشرطية، خاصة في مجال المراقبة وحفظ النظام العام، تتم عن بعد خارج

الحدود الوطنية، كما أنها أصبحت تتم على نحو يتخطى أساليب الشرطة التقليدية ويمس حتى الشؤون الخارجية. لملاحظة الكيفية التي تتخطى بها الأنشطة الشرطية الحدود الوطنية، يمكن للمرء أن يفكر في الحالات التي يتم فيها انتداب مستشاري الأمن الداخلي إلى الخارج في القنصليات التي تصدر تأشيرات للأشخاص لدخول منطقة شنغن. وتؤثر هذه الظاهرة على شركات الطيران التي تُفوَّض مهمة التحقق من جوازات السفر بدلا من الشرطة، وتوظِّف حراس أمن خواص وتقوم بتدريب أفرادها على المهام المتعلقة بالمراقبة. من جهة أخرى، فهي تجعل دور الجيوش يتحول من الاضطلاع بمهام بناء السلام وإعادة الإعمار، حيث أصبح يُطلب منها الآن مراقبة الأنشطة المحتملة لتنظيمات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان التي يمكن أن تؤثر على الأمن الداخلي. أخيرًا، تؤدي هذه الظاهرة إلى خلق روابط بين أجهزة الشرطة ووكالات الاستخبارات خارج الحدود عبر تقاسم قواعد البيانات نفسِها. وتساهم جميع هذه الأنشطة في تكريس ما يسمى "استخلاص الأمن الداخلي في الخارج"، حيث تسلّط المراقبة نفسَها على الفضاءات وعلى الدول وعلى الأشخاص الذين يُعتبرون خطرًا وتهديدًا للأمن الوطني والنظام العام (Bigo 2006, pp.17-18).

يرتبط تطور أعمال الشرطية على نحو أساسي بتطور مفهوم وممارسات المراقبة في حد ذاتها. ويستند مفهوم المراقبة إلى مفهوم آخر غير متناول على نطاق واسع في أدبيات الدراسات الأمنية التقليدية، هو مفهوم البانوبتيكون الذي يعتبر مألوفا أكثر لدى الباحثين في شؤون الفلسفة وعلم الاجتماع، خاصة من المهتمين بأعمال ميشال فوكو. لكن المفهوم في حد ذاته يعود إلى جيريمي بنتام الذي وضع تصورًا هندسيًا لمشروع سجن يقوم على طريقة خاصة في التوزيع المكاني، سماه البانوبتيكون، ويكون على شكل هرم ذي قاعدة دائرية تتشكل من خلايا معزولة بعضها عن بعض تمثل غرف السجناء، وفي قمة الهرم يقبع برج المفتش الذي يمكنه – بفضل تصميم البانوبتيكون – أن يراقب على نحو واضح وشامل كل الغرف التي تشكل القاعدة بدون أن يتمكن السجناء من رؤيته. ويؤكد بنتام على أن هذا التصميم يجعل السجناء يفترضون أنهم تحت المراقبة على نحو دائم ومستمر، وهو ما يجعلهم أكثر استعدادًا للانضباط (قوجيلي 2016، ص ص.185-186) [لخ لخ].

لاحقا، قام فوكو بإحياء المفهوم وفلسفته مؤسِّسًا لحقل اجتماعي دراسي قائم بذاته، أصبح يطلق عليه دراسات المراقبة (Lyon 2007; Marx 2015). ويشدد فوكو على أن العلاقة بين السلطة والمجتمع، في ظل البانوبتيكون، لا تقوم على السيادة وإنما على الانضباط الذي يتولد عبر المراقبة الدائمة وغير المنظورة، فالشخص المُراقب الذي يخضع لحقل الرؤية مع علمه بذلك يمتثل آليًا. كما أن البانوبتيكون من شأنه أن يخفف من الأعباء الفيزيائية للسلطة، حيث تنزع هذه الأخيرة إلى اللاتجسد، وكلما فعلت ذلك، زادت فعاليتها مع تفادي أي صدام جسدي/فيزيائي مع الأشخاص (قوجيلي 2016، ص.187).

اتجهت أدبيات دراسات المراقبة نحو التركيز أكثر على البعد التكنومعلوماتي لآليات المراقبة الحديثة، ما يؤسس للحديث عن "برادايم جديد مابعد بانوبتيكي". يبدو أن التقننة الواسعة والمتزايدة التي يعرفها المجتمع المعاصر تفتح المجال أمام تصور بنتام ليصبح قابلا للتجسيد على نحو فعلي، حيث "أصبحت السلطة الآن ترى كل شيء تقريبا، تراقب كل الأمكنة في كل الأوقات، وتقوم بذلك دون أن يراها أحد، لأنها [أصبحت فعلا] غير مرئية ومتوارية وراء عدسات زجاجية، أو رقاقات ذكية أو بطاقات ائتمان. لا [يوجد] اليوم أعداد كبيرة من الشرطة، ولا هياكل السجون والثكنات في وسط المدينة كما كانت عليه في السابق، ولكن رغم انسحاب السلطة من مجال الرؤية اليومية [للأشخاص]، إلا أنـ[هم] يعرفون يقينا بأنهم تحت مراقبتها المستمرة، في الشوارع والمحال التجارية ومراكز التسوق والبنوك والمستشفيات والمدارس والفنادق ومحطات النقل العام والملاعب والمتنزهات والتجمعات السكنية وحتى في البيوت. وهنا تحققت نبوءة فوكو: [الأشخاص] مجبرون على الانضباط امتثالا لسلطة لا يرونها ولكنهم يؤمنون بوجودها" (قوجيلي 2016، ص ص.188-190).

في بريطانيا على سبيل المثال، تم تركيب أكثر من أربعة ملايين كاميرا مراقبة في كامل أنحاء البلاد، منها أكثر من نصف المليون في العاصمة لندن لوحدها (معدل كاميرا واحدة لكل 14 شخصًا). قياسًا على هذا المثال، يمكن ملاحظة كيف "تجسد العديد من المدن اليوم النموذج المثالي لمجتمع المراقبة (...) الذي يمثل الانتقال من عين الحارس التقليدية إلى شكل جديد من البانوبتيكية القائمة

على العين الإلكترونية". وأبعد من ذلك، "تتضمن المراقبة المعاصرة أشكالا أكثر تعقيدًا من التعقب والمتابعة، لا تقوم على المشاهدة المباشرة للأشخاص المرغوب مراقبتهم، وإنما باقتفاء آثارهم من خلال التقنيات التي يستخدمونها أو ببناء بنوك من المعلومات حول حياتهم الطبيعية أو الاجتماعية، وتسمى هذه التقنية رصد البيانات (dataveillance). (...) وقد شهدت عمليات رصد البيانات تطورا كبيرا في العقدين الأخيرين نتيجة لتحسن وتزايد الاعتماد على تقنية البيومترية في جمع وتخزين واسترجاع المعلومات التفصيلية عن الأشخاص المعنيين، سواء أكانوا مسافرين أو زبائن أو سياحا أو مستفيدين من البرامج الحكومية للدعم والرعاية الاجتماعية" (قوجيلي 2016، ص.191).

وتؤكد دراسات المراقبة على أن تقنيات المراقبة ليست محايدة تمامًا، فهي ترتبط على نحو وثيق بعلاقات القوة داخل المجتمع، وتكرس توزيعًا معينًا للقوة، وهي بشكل أو بآخر تعكس المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأطراف التي تقوم بصناعتها أو استعمالها. فالمعلومات البصرية المخزنة حول الأشخاص المراقَبين تُستعمل كمادة للتصنيف وكمدخل لاتخاذ القرار بشأنهم[لخ]. كما تؤثر تقنيات المراقبة على موازين القوة بين مهنيي/محترفي الأمن، حيث تمنح المعلومات المحصلة من صور الفيديو وقواعد البيانات الأفضلية والتفوق لبعض هؤلاء المهنيين على حساب الآخرين، حيث يتم توظيفها لتبرير ادعاءاتهم بشأن احتكار الحقيقة الأمنية [تحديد ما يشكل وما لا يشكل تهديدا أمنيا] من خلال سلطة الإحصاءات (قوجيلي 2016، ص.419).

مجتمعات المراقبة ومنطق الاستثنائية

يثير صعود مجتمعات المراقبة مشكلة جوهرية وحادة في الممارسة الديمقراطية الحديثة التي تستند إلى الفلسفة الليبرالية. تتمثل هذه المشكلة في العلاقة بين الأمن والحرية (Bigo 2010). حيث يهدد الاستعمال المتنامي لأساليب المراقبة عالية التقانة بتحويل المجتمعات إلى سجونٍ جماعيةٍ كبيرة أو بانوبتيكونات شاملة بتعبير فوكو. وبالتالي، تصبح المراقبة الدائمة والمستمرة شكلا من أشكال الاستثنائية

غير المحدودة، وهو ما يتنافى مع جوهر الفلسفة الليبرالية المناهض لسيادة منطق الاستثنائية.

المقصود بالاستثنائية، كما سبق ورأينا مع مدرسة كوبنهاغن، هو تعليق العمل بالقواعد والإجراءات الديمقراطية والانتقال إلى العمل بسياسات وإجراءات الطوارئ. لذلك، تعتبر الاستثنائية بمثابة تعدٍّ على الممارسة الليبرالية، بما تؤدي إليه من تبرير – وغالبا ما ينتهي حتى إلى تشريع ممارسات غير ديمقراطية تقوض من مبادئ الحرية والعدالة والمساواة التي تقوم عليها الليبرالية. فإعلان حالة الطوارئ، أو تكثيف عملية المراقبة ضد فئات اجتماعية معينة (كالمهاجرين مثلا)، أو التنصت، أو منع/تقييد التنقل، أو الاعتقال بدون محاكمة، أو التفتيش بدون مذكرة قضائية، أو الإبعاد كلها ممارسات استثنائية تقوض مبادئ الليبرالية، وفي مقدمتها صيانة الحريات الأساسية للأفراد.

لفهم الكيفية التي يعمل بها منطق الإستثنائية، تضعنا مدرسة باريس في سياق سياسي أمني قريب، هو فترة مابعد هجمات 9/11. حيث أن مهنيي السياسة يعملون في مناخ من اللايقين (Bigo and Tsoukala 2006, p.3) المتزايد إزاء كل شيء: متى يمكن تنفيذ هجمات مماثلة؟ ما حجمها؟ أين يمكن أن تنفذ؟ من يمكن أن تستهدف؟ من يمكن أن ينفذها؟ ما هي الدوافع التي يمكن أن تحرك بمنفذيها؟ وهذا اللايقين هو – بالضبط – ما يبرر لهم اللجوء إلى تبني منطق الاستثنائية تحت غطاء مواجهة تهديدات ومخاطر أمنية وشيكة غير عادية، وقد تكون عالمية.

في السياق نفسه، يجادل أنصار الاستثنائية بأن الليبرالية، كنسق من الحقوق والحريات، غالبا ما تتيح لمرتكبي العنف فرصا هائلة لممارسة العنف، وهي مماثلة للفرص التي توفرها العولمة. فحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فضلا عن الضمانات التشريعية (كاحترام الخصوصية الفردية، منع التنصت، منع المتابعة والاعتقال، ضمان سرية البيانات الشخصية، وغيرها)، من شأنها أن تعزز من فرص ممارسة العنف. لذلك، فهم يجادلون بأن فرض الإجراءات الاستثنائية يعتبر وسيلة فعالة لحماية المجتمعات الليبرالية (C.A.S.E. 2006, pp.464-467). بكلمات أخرى، تقويض الليبرالية (قد) يكون شرًّا لا بد منه لحماية الليبرالية في حدّ ذاتها.

بحثا عن أرضية وسطى على ما يبدو، يجادل بيغو بأنه "ما بين تعريف الاستثنائية كتعليق للعمل بالقانون وكتعطيل للوضع العادي برمته (normality)، يبقى هناك مجالٌ لصور/تصورات أخرى للاستثنائية يمكنها الجمع بين الاستثنائية والليبرالية والاستعمال الروتيني [الضروري] لتقنيات المراقبة، فالاستثناء يعمل يدًا في يد مع الليبرالية وهو ما يمنحنا المفاتيح اللازمة لفهم الكيفية التي تؤدي بها وظائفها على نحو عادي، وهذا بمجرد أن نتجنب النظر إلى الاستثناء على أنه مسألة قوانين خاصة. وفي السياق نفسه، يرى بيغو أن الاستثناء ليس تعليقا لكل القوانين، لكنه فقط يمثل انتقاصا لتشريعات معينة تحولت إلى تشريعات عادية، وبعضها كانت قوانين خاصة لكننا تعودنا على التعايش معها. فضلا عن كونه يكرس في الوقت الحاضر فكرة أننا نعيش في حالة طوارئ دائمة (Bigo 2006, p.33).

خاتمة

لاشك أن المدارس الثلاثة، التي ناقشت هذه المقالة أطروحاتها الأساسية، تشكل إسهامًا وإثراءً حاسمين لحقل الدراسات الأمنية عمومًا. سبق وأن لاحظ ستيفن وولت (Walt 1991) أن الارتباط المفرط للدراسات الأمنية التقليدية بالأدبيات الإستراتيجية حال دون تطور جماعة معرفية أصيلة في الحقل، لأن هذا الارتباط كان له تأثير واضح على مدى حيادية الحقل وموضوعيته، كما كان له دور في التأسيس لجماعة معرفية ضيقة، منغلقة على نفسها، تقتصر اهتماماتها على اهتمامات السياسة الخارجية وسياسات الدفاع الأمريكية.

أدت هذه المشكلة إلى إعطاء زخم لدعوة باري بوزان (Buzan 1983) من مدرسة كوبنهاغن، في وقت مبكر، إلى أن الدراسات الأمنية/دراسة الأمن لا ينبغي – بالأحرى لا تستطيع أن تكون جزءًا من الدراسات الإستراتيجية، لأن هذه الأخيرة تبقى عاجزة تماما عن الانخراط في نقاش حول إشكالية الأمن مع حقول معرفية كالاقتصاد السياسي (وليس فقط الاقتصاد) وعلم الاجتماع والفلسفة والأنثروبولوجيا وغيرها. بهذا المعنى، تأكد أن الدراسات الإستراتيجية، بوصفها دراسة الحرب والدفاع وما تعلق بهما من الشؤون العسكرية، يجدر بأن تكون هي الجزء من

الدراسات الأمنية، وليس العكس، لأن الأمن ليس فقط أمن الدولة، ولأن التهديدات الأمنية ليست فقط التهديدات العسكرية.

لقد ساهمت المدارس الأوروبية الثلاثة، كما تبين في هذه المقالة، في التخفيف من حدة تمركز الدراسات النقدية أنطولوجيًا، حول الحرب واستعمال القوة (العسكرية)؛ وابستمولوجيًا، حول المقاربات الواقعية الاختزالية للأمن؛ وجغرافيًا حول (الانشغالات الإستراتيجية في) الولايات المتحدة الأمريكية. فضلا عن ذلك، تمكن هذه المدارس من تطوير ثلاثة برامج بحثية تقدمية لإعادة التفكير في الأمن من منظور نقدي غير تقليدي: الأمن كفعل خطاب في إطار مدرسة كوبنهاغن؛ الأمن كانعتاق في إطار مدرسة آبريستفيث؛ والأمن كتقنية للحكم في إطار مدرسة باريس.

قائمة المراجع

بن عنتر، عبد النور. (2005) البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية.

ديفيتاك، ريتشارد. (2014) "النظرية النقدية". في سكوت بورتشيل وآخرون (ترجمة محمد الصفار)، نظريات العلاقات الدولية، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

زقاغ، عادل. "العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية". مجلة المفكر. ع 7.

زقاغ، عادل. (2011) "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون. ع 5.

قوجيلي، سيد أحمد. (2016) "المجتمع البانوبتيكي: العين والمراقبة وصعود تجمعات المراقبة". مجلة إضافات. ع 33-34.

قوجيلي، سيد أحمد. (2014) الدراسات الأمنية النقدية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

Bigo, Didier. et *al.* (2007) ‘’The Changing Landscape of European Liberty and Security.’’ Research Paper No. 4, 2007, (http: //www.ceps.be).

Bigo, Didier. (2006) ‘’Globalized (in)security.’’ in D. Bigo and A. Tsoukala (eds.), *Terror, Insecurity and Liberty*, NY, Routledge.

Booth, Ken. (2007) *Theory of World Politics*. Cambridge: Cambridge Univerity Press.

Booth, Ken. (2005) ‘‘Introduction.’’ in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics*, London: Lynne Rienner.

Booth, Ken. (2005a) ‘‘Beyond Critical Security Studies.’’ in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics.* London: Lynne Rienner.

Booth, Ken. (2005b) ‘‘Security.’’ in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics*. London: Lynne Rienner.

Booth, Ken. (2005c) ‘’Critical Explorations.’’ in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics*, London: Lynne Rienner.

Booth, Ken. (1997) ‘‘Security and Self.’’ in Keith Krause and Michael C. Williams (eds.), *Critical Security Studies: Concepts and Cases*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Booth, Ken. (1991) ‘‘Security and Emancipation.’’ *Review of International Relations* 17(4).

Buzan, Barry. and Wæver, Ole. (2003) *Regions and Powers.* NY: Cambridge University Press.

Buzan, Barry et *al*. (1998) *Security: A New Framework for Analysis*. USA: Lynne Rienner Publishers.

Buzan, Barry. (1983) *People, States and Fear*. Brighton: Harvester Wheatsheaf.

C.A.S.E. (2006) ‘‘Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto.’’ *Security Dialogue* 37(4).

Diskaya, Ali (2013) "Towards a Critical Securitization Theory.’’ http: //www.e-ir.info/2013/02/01/towards-a-critical-securitization-theory-the-copenhagen-and-aberystwyth-schools-of-security-studies/#_ftn21

Hamchi, Mohamed. (2012) "Libya as a Collapsed State and Security in the Sahel: More Fuel to the Fire?" *Algerian Review of Security and Development studies* Vol. 3.

Huysmans, Jef. (1998) ''Revisiting Copenhagen.'' *European Journal of International Relations* 4(4).

Jones, Richard Wyn. (2001) *Critical Theory and World Politics.* Boulder, CO: Lynne Rienner.

Jones, Richard Wyn. (2005) ''On Emancipation.'' in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics,* London: Lynne Rienner.

Kauffman, Stuart J. (1996) "Spiralling to Ethnic War.'' *International Security* 21(2).

Lyon, David. (2007) *Surveillance Studies: An Overview*. Oxford: Polity Press.

Marx, Gary T. (2015) ''Surveillance Studies.'' in *International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences*. Elsevier Ltd.

Mutimer D. (2007) *Critical Security Studies.* Oxford: Oxford University Press.

Neal, Andrew W. (2010) *Exceptionalism and the Politics of Counter-Terrorism.* NY: Routledge.

Posen, Barry R. (1993) "The Security Dilemma and Ethnic Conflict." *Survival* 35(1).

Roe, Paul. (2005) *Ethnic Violence Societal Security Dilemma*. London: Routledge.

Smith, Steve. (2005) "The Contested Concept of Security." in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics.* Boulder: Lynne Rienner Publishers.

UNDP. (1994) *Human Development Report 1994*, NY: Oxford University Press.

Walt, Stephen. (1991) "The Renaissance of Security Studies." *International Studies Quarterly* 35(2).

Weaver, Ole. (2011) "Securitization." in Christopher W. Hughes and Lai Yew Meng (eds.), *Security Studies: A Reader*, USA: Routledge.

Weaver, Ole. (1993) ''Societal Security: The Concept." in Ole Weaver et *al.*, *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, London: Printer.

Wæver, Ole. (2004) "Aberystwyth, Paris, Copenhagen: New 'Schools' in Security Theory and Their Origins Between Core and Periphery.'' A paper presented at the 45th Annual Convention of the International Studies Association, Montreal, Canada, 17–20 March 2004.

الهوامش

[1] في نظرية معضلة الأمن، تجد الدول نفسها في نظام دولي فوضوي (يفتقر إلى سلطة مركزية عليا) يحكمه مبدأ الاعتماد على النفس، وبالتالي فإن الدولة ولكي تكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى، فإنها تسعى إلى الحصول على مزيد من القوة التي تقيها أي عدوان محتمل. لكن هذا من شأنه أن يجعل الدول الأخرى تشعر بمزيد من اللاأمن ما يدفعها إلى تحضير نفسها للأسوأ. وطالما أنه يستحيل أن تشعر الدولة بالأمن تمامًا في عالم يتشكل من وحدات متنافسة، فإن السعي للقوة يتواصل، وبالتالي فإن الصراع من أجل القوة هو النمط السائد لعلاقات التنافس الدولي. ومن هنا تأتي ما أسماها عبد النور بن عنتر "الحلقة المفرغة للأمن والقوة"، حيث أن كل دولة تسعى لزيادة قدراتها العسكرية تحسبا لأي عدوان مسلح من دول أخرى تثير بذلك مخاوف تلك الدول التي ترى أن مساعيها موجهة ضدها لأنه يستحيل التأكد من النوايا والمقاصد الحقيقية لهذه الدولة التي قررت زيادة قدراتها العسكرية (معضلة التمييز بين ما إذا كانت الاستعدادات العسكرية لأغراض دفاعية/محافظة على الوضع القائم أم هجومية/مراجعة للوضع القائم). هذا النمط من التفاعل الدولي هو ما يسمى في أدبيات الواقعيين "معضلة الأمن" أو "دوامة الأمن" كما يترجمها بن عنتر (بن عنتر، 2005، ص.20).

[2] يمكن تمثُّل هذه التعارضات في هذه الأمثلة، التعارض الديني بين المؤمن وغير المؤمن (الكافر)، التعارض الأخلاقي بين الخيّر والشرير، التعارض الجمالي بين الجميل والقبيح، التعارض الاقتصادي بين الربحي وغير الربحي (الخيري) أو بين المكسِب والمكلِف أو بين المنافس والشريك، وهكذا.

[3] في تعليقه على عبارة "الأمن في جوهره مفهوم متنازع حوله"، يجادل ستيف سميث بأن هذا التنازع لا يرجع ببساطة إلى غياب إجماع حول عملية التعريف، لكنه يرجع في الأساس إلى أن بعض المفاهيم، منها الأمن، في أصلها (inherently) لا تقبل أي توافق حول تحديد ماهيتها وما يمكن أن تعنيه (Smith 2005). وترجع خاصية الاستعصاء على التعريف هذه إلى أن الأمن مفهومٌ قائمٌ على معانٍ ذاتية يمكن أن يكون موضوعيًا، وعملية تعريفه لا تخرج عن نطاق تعريف السياسة، في حد ذاتها، الوارد في عبارة هارولد لاسويل ذائعة الصيت، "السياسة هي مسألة من يحصل على ماذا، متى وكيف؟" فعندما نعرّف الأمن، فنحن بالضرورة نعرّف من ينبغي أن يحصل عليه (المهدَّد/الوحدة المرجعية للأمن)، ممَّ (طبيعة التهديد ومصدره)، ومن ينبغي أن يوفره له. ومن الواضح أن هذه الإجابات لا تخلو من مضامين سياسية. وهذا ما يجعل تعريفات الأمن قابلة للمحاججة التي تنتهي في الغالب إلى رفض تلك التعريفات والدعوة إلى مراجعتها وإعادة صياغتها في كل مرة. فضلا عن ذلك، يبقى الأمن مثيرًا للجدل ومتنازعًا حوله تحديدًا بسبب الدلالات السياسية القوية التي تصاحب هذا المصطلح. إذا كان الأمن، تقليديًا وعلى سبيل المثال، هو جوهر "السياسات العليا" للدولة، فإن تعريف الأمن على نحوٍ معين (من/ماذا يهدد من/ماذا؟ ومن يحمي من/ماذا؟) يترتب عنه منحُ أولويةٍ معينة، وتبنّي منطقٍ استجابة معين، فضلا عن تعبئةِ سياساتٍ وموارد معينة. وهذا ما يفسر لماذا تتنافس الفواعل لتعريف الأمن على نحو معين، ولماذا يسعى كل فاعل لجعل تعريفه الخاص للأمن يحظى بالأولوية مقارنة بتعريفات غيره.

[4] يعتبر ذلك أيضا رجع صدى للعبارة الاستهلالية في ميثاق الأمم المتحدة التي جاءت "نحن شعوب الأمم المتحدة" وليس "نحن حكومات أو دول الأمم المتحدة".

[5] https: //www.iidh.ed.cr/multic/default_12.aspx?contenidoid=ea75e2b1-9265-4296-9d8c-3391de83fb42&Portal=IIDHSeguridadEN (accessed on 5.10.2017)

[6] أصل هذه التسمية هو أن أغلب البحوث المصنفة ضمن المدرسة تم نشرها، تحت إشراف الجامعي الفرنسي ديديي بيغو، في مجلة "ثقافات ونزاعات" (*Cultures et Conflits*) (Wæver 2004, p.9).

[7] حسب بيغو، لا يحيل النقدي في إسهامات مدرسة باريس إلى فلسفة هابرماس النقدية، لكنه يحيل إلى حركة مزدوجة: أولا، تفنيد مقاربة الأمن من منظور نظريات حل المشكلات وفتح أجندة مختلفة لفهم أفضل للوقائع السياسية في علاقتها بالـ(لا)أمن. ثانيًا، دحض السرديات السائدة التي تقدم الدراسات الأمنية كفرع من فروع حقل العلاقات الدولية، ومن ثم المجادلة بأن حقل العلاقات الدولية يحتكر معنى الأمن بشكل يجعله

يقتصر على الأمن الدولي ويقصي من مجال الدراسات الأمنية المعارف التي تنتجها علوم أخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع وعلم الإجرام، وذلك بدعوى أنها تتعامل مع مسائل أخرى مختلفة، كالقانون والنظام العام، (تقنيات) المراقبة، العقاب، وغيرها. هذا النقدي في مدرسة باريس، حسب بيغو، يجعل منها مقاربة عابرة للتخصصات المعرفية تلح على مقاربة توليفية بين الأمنين الداخلي والخارجي (Bigo 2006, p.6).

[8] يستعمل بيغو مصطلح الحقل الأمني على نحو مترادف مع مصطلح حقل الـ(لا)أمن.

[9] يقدم بيغو الاتحاد الأوروبي كنموذج لنشاط هذه البيروقراطيات، حيث يشير إلى ظهور منظمات جديدة في أوروبا، خلال السنوات الثلاثين الماضية، تتشكل أساسا من شبكات وجماعات غير رسمية تتجاوز الحدود [لكنها في الوقت نفسه] تجعل فضاءات صنع القرار السياسي محلية أكثر.

[10] بالنسبة إلى بنتام، ثم فوكو لاحقا، البانوبتيكون ليس تصورًا للسجون فقط، لكنه أشبه ما يكون بمخطط شامل للمجتمع يمكن تجسيده في جميع الأمكنة التي تحتوي على تجمعات بشرية كبيرة أو المؤسسات التي تسعى إلى وضع عدد من الأشخاص تحت المراقبة، كالمدارس والمصانع والمستشفيات والثكنات وغيرها.

[11] أصبح من المعروف الآن أن المعلومات المخزنة في قواعد البيانات غالبًا ما تستخدم لأغراض مختلفة عن تلك المعلنة التي أدت إلى تجميعها، "فغالبا ما يتم استعمال سجلات الهاتف لدى شركات الاتصالات في الممارسة الشرطية، سواء في التنصت على الأشخاص أو تحديد مواقعهم، كما تقوم شركات التسويق اليوم بتشخيص سلوك المستهلك من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر معلومات دقيقة عن العمر والجنس والقدرة الشرائية والحجم العائلي والدخل، والتي تستعمل بدورها من قبل السلطات (بما فيها الأحزاب والجمعيات) لاستطلاع الميول والتفضيلات السياسية"(قوجيلي 2016، ص.192).